"أصوات الانفجارات والرصاص والقصف أوصلتنا إلى نتيجة أننا ميتون لا محالة"

انتهاكات عناصر تنظيم داعش وقوات الجيش في سيناء

تقرير ربع سنوي - يوليو إلى سبتمبر 2020

SINAI
Foundation for Human Rights

التقرير ربع السنوي للانتهاكات الحقوقية في سيناء
- يوليو، أغسطس، سبتمبر 2020 –

ملخص

المدنيون هم الحلقة الأضعف في الصراع الدائر في شبه جزيرة سيناء بين قوات الجيش والشرطة المصريين من جهة، ومسلحين إسلاميين متشددين من جهة أخرى، والتي تصاعد منسوبها بشكل مستمر منذ عزل الرئيس المصري الأسبق محمد مرسي 2013 ، واشتدت ضراوتها في نهاية 2014 بعدما توحدت الجماعات المسلحة في سيناء داخل كيان واحد قدم البيعة لتنظيم داعش وصار اسمه "ولاية سيناء"، ولا يكاد يمر يوم إلا ويقع انتهاك يذهب ضحيته السكان المحليون.

خلال المدة التي يغطيها التقرير، وثقت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان قيام الأطراف الفاعلة في سيناء بارتكاب 35 انتهاكًا، كان للجيش المصري النصيب الأكبر منها بواقع 26 انتهاكًا، ثم تنظيم "داعش" بواقع 8 انتهاكات، وعناصر مسلحة غير نظامية تابعة للحكومة بواقع انتهاك واحد.

تركزت هذه الانتهاكات جغرافيًا في "بئر العبد" بـ19 انتهاك، ثم "الشيخ زويد" بـ12 انتهاك، ثم "العريش" و"رفح" بواقع انتهاكين لكل واحدة منهما. كما وثقت المؤسسة مقتل 10 أشخاص، من بينهم 4 أطفال وسيدة واحدة، وإصابة 16 آخرين، من بينهم 6 أطفال وسيدتان.

على مدار ثلاثة أشهر، واكبت مؤسسة سيناء الانتهاكات الحاصلة في المنطقة، وجميع ما ورد من انتهاكات جرى رصدها وتوثيقها بواسطة فريق مؤسسة سيناء الميداني، اعتمدت منهجية هذا التقرير بشكل أساسي على شهادات تم جمعها من خلال زيارات ميدانية ومقابلات شخصية مع 64 شخصاً من السكان المحليين وأقارب الضحايا أو أصحاب العلاقة المباشرة والنشطاء والصحفيين المحليين وعدد من المسئولين الحكوميين المحليين، وحصلنا على بيانات دقيقة من مصادر طبية من المستشفيات التي تلّقت بعض هذه الانتهاكات.

يوضح هذا التقرير عبر سلسلة من الشهادات والانتهاكات كيف أن أطراف النزاع لم تراعِ المدنيين، وفي بعض الحالات تعمّدت استخدامهم أو الاعتداء على حقوقهم ضمن سلوك شائع الوقوع في سيناء، ويشير إلى أن الهجمات المتبادلة بين القوات الحكومية المصرية وجماعة ولاية سيناء وتَحوّل المنطقة إلى ساحة نزاع طويل مستمر أفضى إلى انتهاكات عدة يرقى بعضها إلى مصاف جرائم الحرب، وجرائم ضد الإنسانية والتي تمنع القوانين والمعاهدات ذات العلاقة من سقوطها بالتقادم، ويمكن للمتضررين في أي وقت مقاضاة من أوقعها بهم.

إلا أنه من الضروري القول أن معظم الانتهاكات التي تقع في سيناء لا تسجل في السجلات الرسمية للدولة، أو يتم تقييدها على وجه غير دقيق يقلل من فرص حصول الضحايا على حقوقهم، إذ أن قوات إنفاذ القانون المصرية لا تعترف في أغلب الوقت بوقوع ضحايا نتيجة عملياتها، وتقيّد الجهات الإدارية والطبية والسلطات الأمنية في تقاريرها أن أسباب وقوع إضرار جراء هذه الأعمال العسكرية يعود لأسباب مجهولة، مما يحمي السلطات المسؤولة من أية مسائلة أو تعويض مستحق للضحايا.

توزيع الانتهاكات المرتكبة من قبل الجيش وفقاً لجنس الضحية

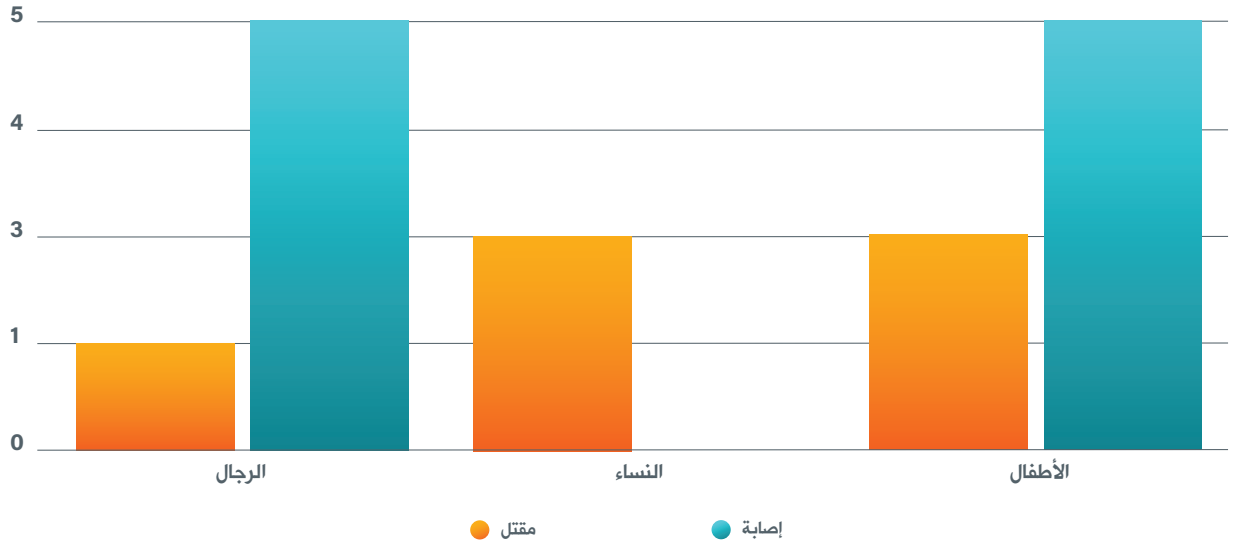

البيان العددي لتوزيع الانتهاكات المرتكبة من قبل الجيش وفقاً لجنس الضحية

	مقتل	إصابة
الرجال	1	5
النساء	3	0
الأطفال	3	5

توزيع الانتهاكات المرتكبة من قبل تنظيم داعش وفقاً لجنس الضحية

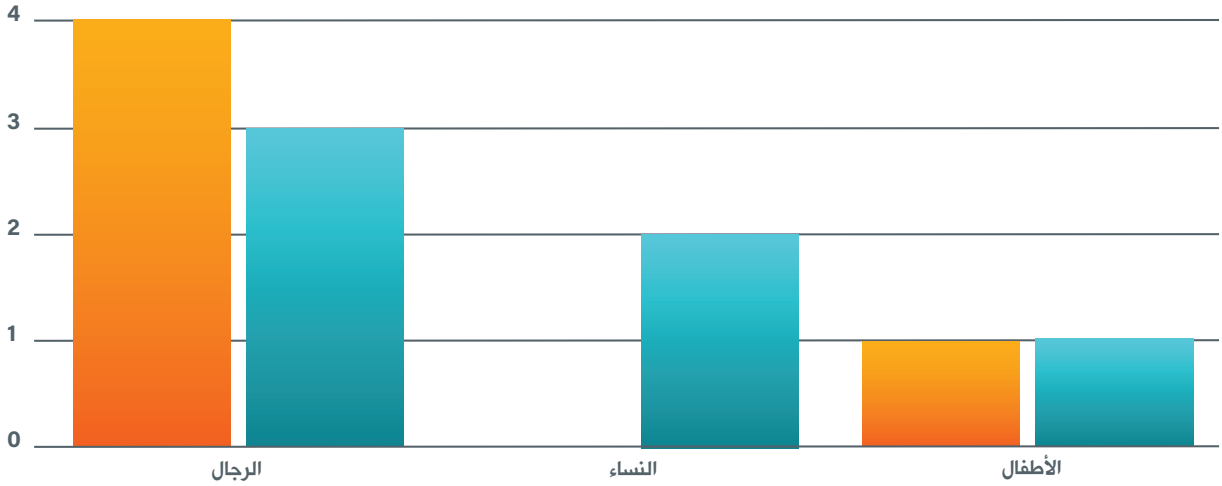

البيان العددي لتوزيع الانتهاكات المرتكبة من قبل تنظيم داعش وفقاً لجنس الضحية

	مقتل	إصابة
الرجال	4	3
النساء	0	2
الأطفال	1	1

عدد الانتهاكات

المدينة

بئر العبد
الشيخ زويد
العريش
رفح

منهجية إعداد التقرير:

أُعد التقرير بصعوبة شديدة نظرًا للقيود الخانقة التي تفرضها السلطات المصرية على تنقل المنظمات الحقوقية ووسائل الإعلام، خلال الفترة ما بين 1 يوليو - 30 سبتمبر 2020، قابلت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان 64 من وجهاء سيناء والسكان المحليين و أفراد من مؤسسات حكومية وطبية، وباحثين ونشطاء وصحفيين يتعذر ذكر أسمائهم لخطورة الأوضاع الأمنية التي يعيشها أبناء شمالي سيناء، إذ تفرض السلطات حظرًا على نشر أي معلومة لا تتسق مع التوجهات الحكومية. خلال هذه الفترة وثق فريق المؤسسة اعتقال ناشط سيناوي في تاريخ 2020.08.04، كان يقوم بتوثيق ما يجري من انتهاكات وينشرها عبر صفحته في فيسبوك، لينضم إلى ناشطين سيناويين آخرين جرى اعتقال أحدهما قبل عامين، أما الثاني فجرى اعتقاله منذ نحو 6 أشهر، وذلك بسبب توجيه انتقادات لممارسات الجيش في سيناء ونشرها عبر الإنترنت.

يستند هذا التقرير على مقابلات وزيارات ميدانية أجراها فريق مؤسسة سيناء، وجميع ما ورد من شهادات من قبل السكان والضحايا على حد سواء قدمت مباشرة للفريق. في بعض الحالات تمكن باحثو المؤسسة من قراءة الكشف الطبي الخاص بالضحايا من خلال البيانات الرسمية التي مررتها مصادر طبية، كما قمنا بتحليل ما ورد من بيانات بخصوص سيناء في صفحتي المتحدث بإسم وزارة الدفاع والمتحدث بإسم وزارة الداخلية، لم تستطع مؤسسة سيناء التحدث بصفة رسمية للمتحدثين بإسم الحكومة أو الجيش المصري، إذ يعتبرون أي جهد حقوقي هو بمثابة خرق لحالة التكتم والتعمية المفروضة على سيناء، مما يشكل خطرًا على فريق العمل.

تتفق مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان مع مؤسسات حقوقية أخرى في تكييف النزاع الجاري في سيناء بين الجيش المصري وتنظيم "داعش" على أنه حالة ترقى لتكون نزاعًا مسلحًا غير دولي، بين قوات حكومية وأخرى مسلحة غير نظامية، وأن تحديد النزاع على أنه مسلح غير دولي يعتمد على معايير عدة تتوفر في حالة الأوضاع الحالية في سيناء، وهي: ١- الفترة الطويلة غير المنقطعة من مستويات العنف الخطيرة، ٢- تجاوز مستوى العنف لحدود اعتباره كأضطراب داخلي، ٣- عمل الأطراف المسلحة غير النظامية وفقًا لهيكلية إدارية وقيادية معينة.

وعلى اعتبار أن الصراع في سيناء، هو نزاع مسلح غير دولي، فينطبق عليه القانون الإنساني الدولي، الذي يفرض مجموعة من الضمانات والتدابير الاحترازية المتعلقة بحماية المدنيين، وتشكّل اتفاقيات جنيف الأربعة والبروتوكولين الإضافيين عماد هذا القانون، وجميعها قامت مصر بالتصديق عليها. كما ينطبق عليه المعاهدات الناظمة لحقوق الإنسان، من بينها المعايير الأممية والإفريقية. جميع هذه المواثيق تفرض على الحكومة بشكل أساسي والأطراف المنخرطة في النزاع وجوب احترام الحقوق الأساسية للمواطنين.

يضم هذا التقرير الانتهاكات محل الاهتمام من قبل مؤسسة سيناء، وتم تقسيمه إلى التالي:

1 - انتهاكات الحكومة المصرية:

أ- الهجمات واستخدام الأسلحة العشوائية اللاتمييزية المفضية للموت أو لإصابات في صفوف المدنيين.

ب- قتل خارج نطاق القانون.

جـ- تدمير الأعيان المدنية.

د- الحرمان وتعويق الحصول على العمل بقرار تمييزي.

هـ- العقاب الجماعي ونزع الملكية والإجلاء القسري.

و- الاحتجاز التعسفي.

ز. التستر والتوسل بالأعيان المدنية.

ح- تدمير وإزالة أسباب العيش دون تقديم تعويضات.

ط- تدمير وحدات صحية دون تقديم بدائل مناسبة.

ك- تزييف الوقائع وتقديم معلومات كاذبة.

2 - انتهاكات الميليشيات والمجاميع المسلحة غير النظامية الموالية للحكومة المصرية.

3 - انتهاكات جماعة ولاية سيناء التابعة لتنظيم داعش:

أ. اختطاف السكان والزج بهم في الصراع والاستيلاء على أموالهم.

ب. هجمات دامية وسط مناطق آهلة بالسكان.

جـ- القتل خارج نطاق القانون.

د- التستر بالأعيان المدنية أو استخدامها في الهجمات.

هـ- هجمات عشوائية لا تميّز بين الأهداف.

1 - انتهاكات الحكومة المصرية

أ- الهجمات واستخدام الأسلحة العشوائية اللاتمييزية المفضية للموت أو لإصابات في صفوف المدنيين.

إصابات عديدة خلفتها الهجمات العشوائية اللاتمييزية، دفع ضريبتها المدنيون في أرواحهم، تُعد قاعدة حظر الهجمات العشوائية واحدة من أهم مبادئ القانون الإنساني الدولي التي تشمل جميع أنواع النزاعات المسلحة، الدولية وغير الدولية، وأشارت إليها وثائق ومعاهدات دولية من بينها المادة 51 من البروتوكول الإضافي الأول من اتفاقيات جنيف، كما أوجب الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان في مادته الرابعة وجوب صون وضمان الحق بالحياة للمدنيين في جميع الأوقات، بما في ذلك أثناء النزاعات.

وفي سيناء كثيرًا ما رُصِدت حالات إصابات وقتل في صفوف المدنيين نتجت عن إطلاقات نار عشوائية صادرة من الجيش إلا أن أية محاكمة لم تجري لأجل محاسبة من يقوم بهذه الأعمال، ونادرًا ما جرت تحقيقات رسمية في ذلك، فالسلطات تقيّد مثل هذه الوقائع التي يكون طرفها قوة أمنية رسمية ضد مجهول، فليس هناك متهم يمكن وضع المسؤولية القانونية عليه وتقديمه للقضاء.

فيما تُعد القذائف المدفعية عشوائية الاستهداف، لا تتمكن من التمييز والإصابة بدقة، مما يجعلها في مصاف الأسلحة التي حظر القانون الدولي الإنساني استخدامها في المناطق المدنية، وفقًا للمادة 51/4 من البروتوكول الأول الإضافي من اتفاقيات جنيف لعام 1977، الذي عرّف صراحة "الهجمات العشوائية" بأنها تلك "التي تستخدم طريقة أو وسيلة للقتال لا يمكن حصر آثارها على النحو المحدد قانونًا، ومن ثم فإن من شأنها أن تصيب، في كل حالة كهذه، الأهداف العسكرية والأشخاص المدنيين أو الأعيان المدنية دون تمييز".

لا تعترف قوات إنفاذ القانون المصرية بوقوع ضحايا جراء هذا النوع من الأسلحة والهجمات وتقيّد الجهات الإدارية والطبية والسلطات الأمنية في تقاريرها أن أسباب وقوع إضرار جراء هذه الأعمال يعود لأسباب مجهولة، مما يحمي السلطات المسؤولة من أية مسائلة أو تعويض مستحق للضحايا.

الواقعة الأولى:

في تاريخ 2020.07.26، أفاد اثنين من شهود العيان تحدثا إلى فريق المؤسسة بإصابة المواطن "علي سالم محمد أبو عبيد"، البالغ من العمر 45 عامًا، من قرية "رابعة"، بعيار ناري مصدره قوة من الجيش متمركزة جنوب قرية رابعة، تطابقت راوية الشاهدين أن المصاب لم يكن يمثل أي تهديد أمني للقوات وأنهما لم يلاحظا أي اشتباكات أو أي تواجد لعناصر من داعش في المكان. كما أوضح الينا مصدر طبي أن المواطن المذكور يعاني من إعاقة ذهنية.

علي سالم محمد ابو عبيد

الواقعة الثانية:

في ذات اليوم 2020.07.26 أدى قصف جوي لسيارة مدنية جنوب قرية "رابعة" إلى إصابة مواطنين اثنين، وهما كل من "سالم سلامة سالم شبانة"، 44 عامًا، أدت لبتر إحدى قدميه، وتهتك في عظام الأخرى، في حين أصيب المواطن "أحمد سلامة سالم شبانة"، 35 عامًا، بإصابات طفيفة ومتوسطة في أنحاء الجسم، وأن ادارة المستشفى في وجود لعناصر من الشرطة ألزمت أقارب الضحايا بالتوقيع على وثائق رسمية وفقًا لمصادر طبية.

سالم سلامه سالم شبانه

الواقعة الثالثة:

في تمام الساعة 6:20 دقيقة مساء يوم الخميس الموافق 2020.08.06 ، أصيب الطفل "عرفات عودة النصايرة"، البالغ من العمر 13 عامًا، بطلق ناري في قدمه اليسرى أثناء وقوفه أمام منزله الكائن في حي

"النصايرة" وسط مدينة "الشيخ زويد". ويرجح أن الإطلاقات النارية صادرة من كمين للجيش كان يعتلي مدرسة "السكة الحديد للبنين" صدرت منه أصوات إطلاقات نارية، وذلك على الرغم من عدم وجود أي نشاط مسلح في ذلك الوقت، إذ اعتاد سكان المدينة وبشكل يومي إطلاق النار بشكل عشوائي من قبل الكمائن العسكرية حسبما أكد من التقيناهم من شهود العيان.

ثلاثة من شهود عيان عدة ذكروا لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان أن جنوداً من الجيش المصري داخل كمين عسكري أقامته قوات الجيش فوق مدرسة "السكة الحديد للبنين" أطلقوا أعيرة نارية بشكل عشوائي وفي غياب تام لأي عناصر مسلحة تابعة لداعش وعدم وجود أي تهديد أمني أو تبادل لإطلاق النار، مؤكدين أن وقت إصابة الصبي قبل أذان المغرب تزامن مع وقت أطلاق الأعيرة النارية من الكمين العسكري، أضاف شهود العيان أنهم اعتادوا ان تقوم الارتكازات العسكرية داخل وحول مدينة "الشيخ زويد" بإطلاق الرصاص بهدف التأمين أو إعلان التأهب بشكل يومي؛ الأمر الذي تسبب في قتل وإصابة العديد من المدنيين منذ بداية العمليات العسكرية.

كما كشف أحد أقارب الطفل المصاب لمؤسسة سيناء، إن والده "عودة النصايرة"، أحد وجهاء مدينة الشيخ زويد، كان قد لقي مصرعه في 12 ديسمبر 2014 جراء الإصابة بعيار ناري عند منزله، صدر من تجاه معسكر الزهور العسكري، في مدينة الشيخ زويد.

عودة النصايرة

عرفات عودة النصايرة

الواقعة الرابعة:

وفي واقعة دموية أخرى ذهب ضحيتها طلاب غير بالغين جرت في تاريخ 2020.08.10، أطلقت النار قوة عسكرية تابعة للجيش، تقع بين قريتي "الهميصة" و"أبو جلود" في مركز "بئر العبد" الواقعة غرب سيناء، على سيارة نقل "ميكروباص" تحمل مدنيين معظمهم أطفال في المرحلة الثانوية كانوا في طريقهم للمدرسة.

قابلت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان أحد الطلاب ممن كانوا يستقلون الحافلة، والذي قال: أثناء مرورنا عند طريق فرعي، تفاجأنا بإطلاق الرصاص علينا بشكل كثيف، لم نكن نعرف ما الذي يحدث، حاولت الاحتماء بالنزول أسفل المقعد، تناثرت الدماء في كل مكان، بعد توقف السيارة بجانب احد المنازل على الطريق خرجنا منها مسرعين، وتبيّنا أن مصدر الإطلاقات النارية كانت قوة من الجيش تقوم بواجب أمني جنوب قريتي "قاطية" و"المريح" والتي سيطر عليها تنظيم داعش في 21 يوليو ولمدة بلغت نحو 70 يوماً.

كما أضاف شاهد عيان للمؤسسة: لم يحصل المصابون على الرعاية الطبية العاجلة بسبب وجود عمليات قصف مدفعي وتدخل جوي كثيف شهدته المنطقة، وتأخر وصول الإسعاف لنقل المصابين لمدة ساعة وهم ينزفون امام أعيننا ولم نستطع تقديم أي عون، أعتقد ان "أحمد" لفظ انفاسه الأخيرة بين يدي، لم أكن أعرفه قبلها لكني لن انساه ابداً، لحظات صعبة ومرعبة مرت كأنها عام كامل، بعد مرور ساعة كاملة وصل الإسعاف لنقل الضحايا إلى نقطة إسعاف تقع في قرية "6 أكتوبر".

مصادر طبية كشفت لمؤسسة سيناء: أن سيارة الإسعاف نقلت 4 طلاب، أحدهم توفي، و3 آخرين بإصابات متفاوتة بينهم فتاة، وهم كل من:

احمد السيد عبدالعزيز

علاء نصر سلمي

وفاة:

الطالب "أحمد السيد عبدالعزيز"، البالغ من العمر 16 عامًا بطلق ناري في الصدر.

المصابون:

الطالب "علاء نصر سلمي"،16 عام ، مصاب بعيارات نارية في أماكن متفرقة في الجسد؛ إصابته حرجة. (توفي لاحقًا في تاريخ 2020.09.04 متأثرًا بإصابته)

الطالب "محمود مهني سليمان"، 16 عام ،مصاب بطلق ناري في الساعد الأيسر.

الطالبة "إسراء إبراهيم حسان"، 16 عام ، مصابة بطلق ناري في البطن، والتي خضعت لعملية جراحية دقيقة.

الواقعة الخامسة:

وفي حادثة أخرى جرت في مدينة "الشيخ زويد" بتاريخ 2020.08.16، أصيب طفل يدعى "أحمد بدران عطا الله"، ويبلغ من العمر 15 عامًا، برصاصة طائشة استقرت في قاع الجمجمة. أفاد مصدر طبي لمؤسسة سيناء إلى أن المصاب يسكن في حي "الزهور" السكني بمدينة الشيخ زويد، وأنه نقل أولاً إلى مستشفى الشيخ زويد العام، ثم تم تحويله إلى مستشفى العريش العام بسبب خطورة الإصابة. ونظرًا لضعف الإمكانيات المتاحة جرى تحويله مرة ثانية إلى مستشفى القصر العيني بالقاهرة وما زال يخضع للعلاج؛ ولم يقرر الأطباء هل سيستخرجون الرصاصة أم سيتركونها، بسبب الخطورة الشديدة على حياة الطفل.فيما تطابقت شهادة

احمد بدران عطا الله

اثنين من شهود العيان في حي "الزهور" حول تكرر وقوع إصابات بسبب الرصاص والقذائف العشوائية في حي "الزهور" بـ"الشيخ زويد" خلال الأشهر الماضية والتي تطلقها قوات الجيش التي تؤمن المدينة بغرض التمشيط والتأمين رغم الحالة الأمنية المستقرة التي تنعم بها المدينة منذ عام تقريباً، يقع "معسكر الزهور" داخل المدينة وهو أكبر معسكر للجيش يشارك في العمليات الأمنية في مناطق "الشيخ زويد"، والذي أعتاد بشكل دائم على إطلاق عشوائي للنار من أبراج الحراسة التي تعتلي العمارات السكنية.

الواقعة السادسة:

وفي تاريخ 2020.08.22، فُجعت أسرة في مدينة العريش، شمالي سيناء، بإصابة 3 من أفرادها، من بينهم طفلة، برصاص عشوائي استقر في أنحاء مختلفة من أجسادهم، ويرجح أن مصدره ارتكاز أمني أوضحت بيانات حصلت عليها مؤسسة سيناء من مصادر طبية في مستشفى "العريش" العام، أن المصابين الثلاثة هم:

- أحمد سليمان سلام، يبلغ من العمر 34 عام، أصيب بطلق ناري في ساقه اليمنى.
- أحمد سليم سلام، يبلغ من العمر 42 عام، أصيب بطلق ناري في ظهره.
- آية أحمد سليم، تبلغ من العمر 12 عام، أصيبت بطلق ناري أعلى ظهرها.

ذكر شاهد عيان، من سكان محيط حي "الزهور" في مدينة "العريش"، أن الأفراد الثلاثة أصيبوا أثناء تواجدهم عند منزلهم في منطقة ما بين حي "ابني بيتك الجولف" و"حي الزهور" في دائرة قسم ثالث "العريش"، مؤكدًا أنه سمع أصوات أعيرة نارية صدرت من كمين أمني يقبع على الطريق الدائري جنوب المنطقة المذكورة، مشيرًا إلى أن الجيران الذين شهدوا على الواقعة استنجدوا بالاسعاف لنقل المصابين، والتي ذهبت بهم إلى مستشفى "العريش" العام؛ وأضاف أنه وقت وقوع الحادثة لم يكن هناك اشتباكات بين قوات الجيش ومسلحين؛ وأنه لم يشاهد أي تواجد لعناصر مسلحة تنتمي لداعش في المنطقة.

وأضاف شاهد آخر من سكان المنطقة، أن المصابين الثلاثة هم نازحون من قرية "الشلاق" في "الشيخ زويد"، وقد نزحوا قسرًا منذ عام بعد أن دفعهم التضييق الأمني الخانق والقذائف العشوائية المميتة إلى النزوح بحثًا عن حياة كريمة آمنة في "العريش"؛ مؤكداً أن إطلاق النار من الكمائن القريبة يحدث بإستمرار لغرض التأمين وأنها ليست المره الأولى التي يقع فيها ضحايا من المدنيين عن طريق الخطأ.

و كإجراء معتاد ينتج عنه ضياع الحق بالمطالبة بمحاسبة المسؤولين وتعويض الأضرار، أبلغت إدارة مستشفى "العريش" العام نقطة الشرطة المتواجدة فيها بالحادثة، لتقوم الأخيرة بتحرير محضر يشير إلى أن سبب الإصابات طلقات نارية مجهولة المصدر دون إجراء أي تحقيق في الواقعة.

الواقعة السابعة:

أقدم كمين عسكري للجيش المصري، يتمركز في قرية "العكور" جنوب مدينة "الشيخ زويد"، على إطلاق نار عشوائي في تاريخ 2020.09.15 أسفر عن مقتل شاب يبلغ من العمر 16 عامًا.

قال أحد شهود العيان من أهالي القرية لمؤسسة "سيناء لحقوق الإنسان" إن "نضال مسلم حسن البعبر"،

مـن عائلـة "العكـور"، أصيـب برصـاص عشـوائي أدى إلـى مصرعـه، ونقـل علـى إثـر ذلـك إلـى مستشـفى "الشـيخ زويـد" العـام، ثـم جـرى تحويلـه إلـى مستشـفى "العريـش" المركـزي، ثـم إلـى محافظـة "بـور سـعيد" لإجـراء معاينـة الطبيـب الشـرعي وتحديـد أسـباب الوفـاة تمهيـدًا لاسـتخراج تصريـح الدفـن، وأكـد الشـاهد أن وقـت حـدوث الواقعـة لـم تكـن تجـري أي اشـتباكات بيـن الجيـش ومسـلحين، وأن أجـواء القريـة كانـت هادئـة تمامـاً، ولـم يلاحـظ أي تهديـدات وتحـركات لعناصـر مسـلحة تابعـة لداعـش خـلال اليـوم.

شـاهد عيـان آخـر مـن سـكان القريـة، يبلـغ مـن العمـر 48 عامًـا، أوضـح لفريـق المؤسسـة أن الشـاب كان يلعـب كـرة القـدم مـع أصدقائـه فـي قريـة "الشـهاوين" المجـاورة، وعنـد عودتهـم إلـى قريـة "العكـور" قبيـل أذان المغـرب تعـرّض "نضـال" إلـى عيـار نـاري اسـتقر فـي رأسـه، صـدر مـن الكميـن العسـكري المتمركـز فـي القريـة، رغـم علـم الأخيـر أن شـبان القريـة عـادة مـا يتنقلـون فـي هـذا الوقـت قبـل حلـول موعـد حظـر التجـوال، ويـكاد يكـون كل شـخص فـي القريـة معـروف لأفـراد الكميـن لقلـة عـدد السـكان والمقابـلات التـي تجريهـا دوريـات الجيـش مـع السـكان بشـكل متواصـل.

ثلاثـة آخريـن مـن السـكان المحلييـن كشـفوا لنـا أن القريـة المأهولـة جزئيًـا تتمركـز فيهـا نقطـة عسـكرية تابعـة للجيـش، تراقـب محيـط المنطقـة مـن كافـة الاتجاهـات، وتقـوم بالاطـلاع ومراجعـة بيانـات المواطنيـن ومـا يحملونـه عنـد تسـوقهم بشـكل يومـي، وأن معظـم سـكان القريـة نزحـوا منهـا قسـرًا إلـى مناطـق مختلفـة نتيجـة للظـروف الأمنيـة المتوتـرة والتضييقـات وعـدم قدرتهـم علـى ممارسـة أعمالهـم وحراثـة مزارعهـم.

"نضـال"، الشـاب القتيـل، هـو الابـن الوحيـد لوالديـه، وكان مـن المقـرر أن يلتحـق بـ"المعهـد الفنـي الصحـي" فـي محافظـة "الإسـماعيلية" بعـد نجاحـه هـذا العـام مـن الثانويـة العامـة، لـذا فقـد شـكّل مقتلـه حالـة مـن الصدمـة لـدى ذويـه الذيـن قـرروا أن يتـم دفـن جثمانـه فـي الإسـماعيلية حيـث يقيمـون بعـد نزوحهـم سـابقًا مـن القريـة.

نضال مسلم حسن البعبر

ب- قتل خارج نطاق القانون

يعتبر مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين أثناء النزاعات قاعدة أساسية في القوانين الناظمة للنزاعات، وتفرض توجيه الهجمات إلى المقاتلين فقط ولا يجوز أن توجه إلى المدنيين، كما نصّ عليه قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة، صدر في عام 1968 بشأن احترام حقوق الإنسان في النزاعات المسلحة، على انطباق مبدأ التمييز في جميع النزاعات المسلحة.

وفي سيناء، يُعد القتل عند نقاط التفتيش العسكرية أو عبر إطلاقات النار العشوائية من هذه الأماكن جرائم مروعة شائعة الوقوع في سيناء، وعلى الرغم من هذا لم يتم تسجيل أية محاكمة بحق مرتكبيها، مما يعد مخالفة صارخة للصكوك العالمية والقوانين المحلية والدولية الملزمة لمصر، ومنها الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والذي أوجب في مادته الرابعة وجوب صون وضمان الحق بالحياة للمدنيين في جميع الأوقات، بما ذلك أثناء النزاعات، كما اعتبرته "اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان" ركيزة أساسية لكل الحقوق وغير قابل للتقييد.

الواقعة الأولى:

في تاريخ 2020.08.19، قتل مواطن مسن يدعى "علي داود العلوي"، يبلغ من العمر 62 عام، برصاص أطلقته دورية للجيش. تحدث لمؤسسة سيناء أحد افراد أسرته قائلاً: إن القتيل لقي مصرعه بعيار ناري أطلقته دورية للجيش أثناء محاولة نزوحه من محل سكنه الواقع في قرية "المريح"، موضحين أن سبب خروجه كان للنجاة بحياته بعدما ساءت الأوضاع الأمنية في القرية ومحيطها، وأن القوة العسكرية التي أطلقت عليه كانت متمركزة بالقرب من خطة سكة الحديد في قرية "6 أكتوبر".

علي داود العلوي

تطابقت الرواية السابقة مع شهادة أخرى لأحد أقارب القتيل تحدث لنا مشيرًا إلى أن الجيش أطلق عليه الرصاص على الرغم من قيام العائلة بالتنسيق لخروجه من القرية مع قوات الجيش بوساطة من شيخ العائلة المقرب من الحكومة الذي نسق مع السلطات لترتيب الأمر.

ووفقًا لمصدر طبي تحدث لفريق مؤسسة سيناء، فإن جثمان المواطن تم إيداعه في مستشفى "بئر العبد" العام.

الواقعة الثانية:

قتلت فتاة تبلغ من العمر21 عامًا، في تاريخ 2020.09.06، متأثرة بإصابتها بطلقات نارية صدرت من كمين أمني تجاه سيارة كانت تقلّها وعدد من أفراد أسرتها أثناء مرورها من خلال النقطة العسكرية المتمركزة عند مدخل مدينة "القنطرة شرق"، الواقعة أقصى غرب شبه جزيرة سيناء.

قابلت "مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان" اثنين من شهود العيان رووا لنا تفاصيل الواقعة، إذ أوضحا أن الفتاة "جهاد عوض عبدالكريم أحمد"، من مواليد عام 1999، وتدرس في كلية التربية بمدينة "العريش"، كانت برفقة والدتها في سيارة مدنية صغيرة مرت عبر كمين "المثلث"، الذي يشترك فيه عناصر من الجيش والشرطة، وأن السائق حاول المرور من الحاجز، مخالفًا في ذلك تعليمات أمنية من الجنود صدرت له بالتوقف، إلا أن السائق لم ينتبه الى طلب الجنود له بالتوقف، مما دفعهم إلى إطلاق الرصاص تجاه الركاب، دون أن تشكل السيارة أية تهديد ولم يصدر من ركابها مؤشرات خطيرة يمكن فيها تبرير استخدام القوة النارية المميتة في التعامل مع الواقعة.

أدى سيل الأعيرة النارية التي أطلقتها القوات المتمركزة في الكمين إلى مقتل الفتاة. أوضحت مصادر طبية أن "جهاد" توفيت على إثر إصابتها بعيار ناري في الرقبة أدى إلى نزيف حاد، ونقلت جثتها إلى مستشفى

جهاد عوض عبدالكريم أحمد

"القنطرة" العام، ثم دفنت بحزن شديد في مقابر الأسرة بمحافظة "الشرقية"، فالضحية "جهاد" كانت قد احتفلت بخطوبتها قبل 10 أيام من الواقعة، وكانت عائدة مع والدتها من محافظة الاسماعيلية بعد شرائها مستلزمات زفافها.

يُعد سلوك القوات الأمنية في هذه الواقعة أنموذجًا لعدم الالتزام بمبدأ "التناسب" في القانون الدولي الإنساني، والذي يحدد شرعية فعل ما حسب احترام التوازن بين الهدف والوسيلة والطريقة المستخدمة لبلوغه وعواقب الفعل. ووفقًا لسياق الأحداث، فإن إطلاق النار المفرط جرى تجاه هدف لم يشكل تهديدًا بذاته أو بمن يستخدمه من الركاب، ولا يحقق ميزة عسكرية تبرر هذا السلوك الخطر، وهو ما أدى إلى وقوع عملية قتل خارج نطاق القانون.

ج- تدمير الأعيان المدنية

دون مسوغات قانونية تسببت قوات الجيش بالإضرار أو الدمار لعدد من الأعيان المدنية، والتي تلبي حاجات أساسية للأهالي والمدنيين في مناطق النزاع بشمال سيناء، من دون أن يكون هنالك تعويضات أو إعادة تأهيل وإعمار للأضرار التي خلفتها العمليات العسكرية في معظم الأحيان. يحظر القانون الإنساني الدولي في النزاعات الدولية وغير الدولية استهداف وتدمير الأعيان المدنية، ومن بينها المنازل، ما دامت لم تستخدم لأغراض عسكرية، وقد أكد على حمايتها في عدة معاهدات واتفاقيات، منها ما ورد في الفقرة (1) من المادة 52/الملحق الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف 1977.

في العمليات العسكرية التي تجري في سيناء، من النادر أن يميّز أطرافه بين الأعيان المدنية رغم أن الحكومة المصرية ملتزمة دوليًا بذلك. يؤكد القانون الدولي الإنساني على وجوب احترام الأعيان المدنية في جميع الأوقات بما في ذلك أوقات النزاع المسلح.

الواقعة الأولى:

في تاريخ 2020.08.02، تضرر العديد من منازل المدنيين النازحين من مناطقهم هربًا من الاشتباكات الجارية؛ وثقنا في مؤسسة سيناء قصفاً جوياً لمنزل مكون من ثلاث طوابق يعود للمواطن/ حسين حسن ديبان الشهير ب "حسين القروي"، في قرية "الجنايين"، جنوب شرق "رابعة" بمدينة بئر العبد غربي سيناء، وأفاد شاهد عيان في مقابلة مع مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان إلى أن المنزل تضرر بشكل كبير، فيما لم تقع أية إصابات بشرية بسبب خلوه من ساكنيه الذين نزحوا منه الأسبوع الماضي باتجاه أقارب لهم في "بئر العبد" جراء الأحداث التي نتج عنها تدهور في الكثير من المناحي، موضحًا أنه شاهد إصابة البيت

خلال وجود الطائرات الحربية في الأجواء؛ بينما لم يعطينا شاهد العيان إجابة عن احتمالية وجود عناصر تابعة لتنظيم داعش داخل المنزل أو بجواره، مؤكداً انه غادر المكان سريعاً.

قال مزارع من قرية "الجنايين" لفريق المؤسسة، أنهم لا يعرفون حجم الضرر التي تعرضت له ممتلكاتهم في القرية، كما أن مزارعهم ومواشيهم، التي تحتاج لرعاية يومية، تواجه خطر الاندثار، لافتًا إلى أن مجهودهم طوال الموسم الزراعي يقترب من الضياع وتحقيق خسائر فادحة جراء ذلك، فمعظم المزارعين في المنطقة عليهم ديون ينتظرون مواسم الحصاد لسداد ما بذمتهم.

منزل حسين القروي

الواقعة الثانية:

وفي تاريخ 2020.08.05، رصدت مؤسسة سيناء قيام قوات الجيش بقصف مدفعي وجوي استهدف العديد من منازل النازحين في قرى "رابعة"، "الجنايين"، "قاطية"، "إقطية" و"المريح"، التابعة لمركز "بئر العبد" في سيناء. تحدثنا في المؤسسة مع أحد شهود العيان الذي رأى أنقاض منزل يعود للمواطن "عماد سالمان داود" الواقع في قرية "المريح".

قال الشاهد لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان: إن المنزل تعرض لأضرار كبيرة نتيجة قصفه بالطيران الحربي، لكن لم تحدث خسائر بشرية، فقد هجره ساكنوه إلى خارج القرية بعد سيطرة مسلحي تنظيم "داعش" على عدة قرى في مركز "بئر العبد".

تمكن فريق الرصد بالمؤسسة من توثيق قصف الطيران الحربي لأربعة منازل تابعة لمدنيين، لكن لم يتمكن من التواصل مع أصحاب هذه المنازل او أحد من شهود العيان؛ وتؤكد المؤسسة أنها لم تتمكن من حسم فرضية ما إذا كان بعض مسلحي تنظيم "داعش" قد تحصنوا بالمنازل من عدمها.

الواقعة الثالثة:

من جانب آخر، أقدمت حملة أمنية معززة بجرافة وعدة دبابات وخبراء مفرقعات، في تاريخ 2020.08.16، على تفجير بيوت في منطقة "قرية السكادرة"، الواقعة عند ساحل مدينة "الشيخ زويد"، شرقي سيناء.

أفاد شاهد عيان من سكان مدينة "الشيخ زويد" لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، أن الحملة قامت بتدمير 10 مساكن بدوية، قرب مدرسة "السلام" الإعدادية المهجورة، وهي مساكن أجبروا على الرحيل منها في أبريل/ مايو 2020، مؤكدين على أن عمليات الهدم لم تكن الأولى.

كشف أحد السكان المحليين الذين أجبروا على النزوح قسرًا من قرية "السكادرة" في شهادة قدمها لفريق المؤسسة في تاريخ 2020.07.04: أن خلال شهري أبريل ومايو الماضيين لم تسمح القوات الأمنية لأحد بالبقاء في القرية، وأن عملية التهجير المنظمة التي جرت سبقها تضييق في سبل العيش، إذ قطعت الكهرباء عن القرية مراراً لفترات طويلة، ثم بدأت القذائف تسقط بشكل عشوائي على القرية ومحيطها، الأمر الذي عجّل برحيل الأهالي للنجاة بأرواحهم.

تعضدت هذه الشهادات بأخرى لشاهد عيان قابله فريق المؤسسة في تاريخ 2020.07.04، إذ ذكر أن عمليات نسف وهدم البيوت بدأت مباشرة عقب خلو القرية من ساكنيها، وانطلقت بمزاعم انفجار عبوة ناسفة على عربة عسكرية داخل المنطقة، إذ بدأ الجيش بهدم وإزالة البيوت المحيطة بالانفجار أولًا، ثم اتسع ذلك ليشمل مواقع عدة؛ و أن سكان مدينة الشيخ زويد القريبة من قرية السكادرة يسمعون بشكل شبه يومي أصوات تفجيرات المنازل وارتفاع أعمدة الدخان جراء عمليات الهدم والتجريف المتسارعة بالقرية.

الواقعة الرابعة:

وفي واقعة أخرى جرت في تاريخ 2020.08.17، كشف مواطن يدعى "حمزة ابراهيم أبو سمرة" تعرض منزله الواقع في قرية "إقطية" التابعة لمركز "بئر العبد" في شمالي سيناء، للتدمير نتيجة لقصف جوي شديد نتج عنه تسوية البيت بالأرض وتدميره بالكامل. واكتفى صاحب البيت عند نشر صور للمنزل بعد تدميره على فيسبوك بالقول: "الحمدلله على كل حال، بيعوض الله"، مشيرًا إلى أن تدمير المنزل وقع يوم 27 يوليو الماضي.

الواقعة الخامسة:

أقدم الجيش المصري، في تاريخ 2020.09.01 على نسف وتدمير عدد من البيوت الواقعة غرب مدينة "رفح"، في حملة عسكرية مصحوبة بجرافات لتفخيخ المنازل وتجريف المزارع بدأت في نهاية أغسطس واستمرت طوال شهر سبتمبر.

أفاد شاهد عيان، يبلغ من العمر 48 عام، من سكان "الشيخ زويد"، في حديث له مع فريق "مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان"، بأن هذه العملية مستمرة منذ الأسبوع الأخير في شهر أغسطس وطالت البيوت الواقعة في قريتي "المطلة" و"الوفاق" في مركز "رفح"، مشيرًا إلى أن سحب الدخان والغبار الأبيض الناتجة عن التفجيرات ارتفعت عاليًا مما سمح للأهالي من رؤية ما يجري من مسافة بعيدة نسبيًا.

ورجح شاهد العيان أن عدد المنازل التي يتم تفجيرها يوميًا في هذه المنطقة يصل لـ6 بيوت وذلك بالاعتماد على أصوات الانفجارات القوية التي تصدر بين وقت وآخر خلال اليوم الواحد.

عدد من المنازل التي تم تفجيرها

كما استطاع فريق الرصد الميداني للمؤسسة من الحصول على صور حصرية توثق لحظات قيام عناصر من الجيش بتفخيخ و تفجير منازل تعود لمدنيين مهجرين تقع منازلهم خارج حدود المنطقة العازلة التي أقامها الجيش المصري على الحدود مع قطاع غزة لوقف التهريب عبر الأنفاق.

أفاد اثنين من السكان المحليين من أهالي مدينة "الشيخ زويد" قابلناهم يوم 2020.09.08 أن أصوات النسف والتدمير لم تنقطع طيلة هذه الفترة، وأن أعمدة الدخان ترتفع من عدة أماكن بين ساعة وأخرى يسبقها دوي شديد لأصوات الانفجارات، ومن المعتاد في سيناء أن ارتفاع سحب الدخان والغبار الأبيض يعني أن عملية النسف طالت أعيانًا مدنية.

تُعد "المطلة" و"الوفاق" من القرى التي تحوّلت إلى مناطق غير مأهولة بالسكان بعد أن نزحوا منها قسرًا نتيجة لأعمال القصف العشوائي والعمليات العسكرية، وتجدر الملاحظة إلى أن هذه القرى تقع خارج نطاق المنطقة العازلة المحددة بحوالي 5 كم في عمق الأراضي المصرية، وأن إزالة هذه البيوت ونسفها بالكامل من قبل الجيش يشير إلى وجود نية مسبقة بعدم السماح للسكان بالعودة إلى قراهم مرة أخرى بما فيهم السكان الذين تقع منازلهم خارج حدود المنطقة العازلة مع قطاع غزة.

الواقعة السادسة:

قامت دورية عسكرية تابعة للجيش، بتاريخ 2020.09.03، بنسف وتفجير مدرستي "السلام" الإعدادية و"الشاطئ" الابتدائية الواقعتين في قرية "السكادرة" في ساحل مركز "الشيخ زويد".

أكد شاهد عيان من السكان المحليين لـ"مؤسسة سيناء" أن المدرستين جرى تفجيرهم وتدميرهم بالكامل، وذلك دون إخطار جهات التعليم المختصة، مشيرًا إلى أن أهالي القرية سبق أن تم تهجيرهم في فترة ماضية.

كما تطابقت شهادات اثنين آخرين من شهود العيان أن المنازل التي تقع شرق محطة تحلية المياه في القرية، بالإضافة إلى مسجد القرية أيضًا، تم تفجيرهم بالكامل خلال الأسابيع الماضية، ولم يتمكن فريق "مؤسسة سيناء" ولا الأهالي القريبين من المنطقة من حصر البيوت المدمرة.

أضاف سائق أجرة من مدينة "الشيخ زويد" في مقابلة مع فريق "مؤسسة سيناء"، أنه تمكن من الوصول لمحطة تحلية المياه وشاهد ركام البيوت المدمرة بالقرب منها.

تعود ملكية أغلبية المنازل المدمرة في قرية "السكادرة" إلى مواطنين من عائلتي "المراجدة" و"السكادرة"، وتُعد هذه القرية من المناطق الزراعية التي جرفت وأصبحت غير صالحة للزراعة بعد أن منع أهلها من الوصول إليها، وحرموا أيضًا من الحصول على أي تعويض منذ نزوحهم قسرًا من القرية في شهر رمضان الماضي باتجاه مناطق متفرقة في شمالي سيناء.

د- الحرمان وتعويق الحصول على العمل بقرار تمييزي

تحظر مبادئ العدالة والشرائع النافذة أية قرارات تقوم على أساس تمييز هوياتي أو جنسي أو مناطقي، كما ضمنت القوانين للأشخاص حقهم باختيار عملهم وفق شروط عادلة مرضية، وفي الحماية من البطالة.

في تاريخ 2020.06.05، ألغت السلطات المحلية المسؤولة عن بحيرة "البردويل" موعد افتتاح موسم الصيد فيها دون تحديد وقت آخر لذلك، والتي كان من المقرر أن تنطلق في 1 مايو وحتى 30 ديسمبر، ثم حددت إدارة البحيرة لاحقًا يوم 5 يونيو للبدء في ذلك؛ لكن السلطات عادت لتجدد قرار منع الصيد ولكن هذه المرة إلى أجل غير مسمى. ليجتمع بذلك قرار منع الصيد في البحيرة إلى جانب قرار منعه في سواحل شمال سيناء أيضا، والذي ما زال ساريًا منذ تاريخ فرضه في فبراير 2018، فهو من آثار العمليات العسكرية الشاملة التي انطلقت في ذات التاريخ وما زالت سارية حتى الآن، والتي حولت مئات الأسر التي تمتهن الصيد إلى أسر مُعدمة.

تجدر الإشارة إلى أن هذا القرار تقوم الحكومة بتطبيقه على أساس تمييزي مناطقي، فهو يشمل منع صيادي محافظة شمال سيناء فقط، في حين أن صيادي المحافظات الأخرى يستطيعون الصيد بكل حرية على سواحل شمال سيناء وبدون وجود أية عوائق.

تفاقمت معاناة الصيادين في بحيرة "البردويل"، ثاني أكبر بحيرات مصر، الواقعة في محافظة شمال سيناء، بعدما تلقى الصيادون ردًا سلبيًا من وزارة الدفاع تؤكد على حظر الصيد داخل البحيرة في الوقت الحالي ولأجل غير مسمى.

إذ تلقى النائب في البرلمان المصري، عن دائرة "بئر العبد"، سلامة الرقيعي، ردًا من أمانة وزارة الدفاع بتاريخ 29 يوليو، ونشر في وسائل الإعلام بتاريخ 2020.08.17، يشير إلى "الاعتذار عن سروح عائمات الصيد على ساحل البحر المتوسط من بورسعيد غربًا حتى خط الحدود الدولية شرقًا"، و"عدم القيام بأي أعمال صيد داخل البحيرة في الوقت الحالي"، يأتي هذا القرار رغم أن الصيادين قاموا مسبقًا بدفع رسوم تأمين تراخيص الصيد.

يستفيد من بحيرة "البردويل" نحو 2500 صياد، وتعد مصدر دخلهم الأساسي أو الوحيد، ومن المعتاد أن يتم فتحها للصيد في بداية مايو من كل عام، وتستمر حتى نهاية ديسمبر، إلا أن هذا الانتظام كسرته العمليات العسكرية الشاملة التي انطلقت في 9 فبراير 2018، والذي صاحبه تضييق كبير في سبل العيش الكريم ما زال مستمرًا حتى اليوم.

لا تقتصر المعاناة فقط على الصيد في بحيرة البردويل؛ بل يشمل حظر الصيد في سواحل البحر المتوسط منذ أكثر من عامين ونصف، حيث يمنع نزول العائمات وقوارب الصيد تمامًا، ويشمل هذا القرار وآثاره صيادو شمال سيناء فقط، فوفقًا لشهادة صياد خمسيني من حي "أبوصقل" في مدينة "العريش"، فإنهم يشاهدون مراكب الصيد القادمة من "دمياط" و"بور سعيد" وهي تصطاد في البحر بحرية دون منعها وتطبيق الحظر عليها، وينطبق الحظر على الصيادين من شمال سيناء فقط، مشيرًا إلى أن أسعار الأسماك ارتفعت بمقدار يعجز أغلبية الناس عن شرائه، وأن التجار في المحافظة يقومون حاليًا بشراء الأسماك من محافظة "دمياط" بتكلفة أعلى، مضافًا إليها أجرة النقل، مؤكدًا أن الصيادين في المحافظة يتعرضون لظلم فاحش، فهم متوقفون عن العمل وليس لهم أي دخل، ولا تقدم لهم الحكومة أية تعويضات أو مساعدات اجتماعية.

تُعد مهنة الصيد بالنسبة للمدن والمناطق الساحلية مهنة أساسية تضمن لآلاف الأفراد حياة كريمة. وبالنسبة للسكان المحليين في سيناء، فقد ألقت العمليات العسكرية الشاملة التي انطلقت في فبراير 2018 أثارًا ثقيلة على مواطني المحافظة ما زالت قائمة للآن. يضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 23 حق العمل للجميع، وفي "حرية اختيار العمل، وفي شروط عمل مرضية عادلة، وفي الحماية من البطالة".

ويُعد القرار الحكومي بحظر الصيد دون توفير البدائل أو تعويضات أو معاشات مناسبة انتهاكًا في حق المواطنين بالعمل وحياة كريمة، وهو انتهاك يقوم على أساس تمييزي مناطقي اختص به صيادو محافظة

شمال سيناء دون غيرهم، إذ تسمح السلطات الصيادين من محافظات أخرى، مثل "بور سعيد" و"دمياط"، بالصيد بمراكبهم على سواحل المحافظة دون أي تضييق.

هـ- العقاب الجماعي ونزع الملكية والإجلاء القسري

تضفي التشريعات الدولية الناظمة للسلوك في أثناء النزاعات حماية خاصة للأعيان المدنية، ويعتبر إجبار السكان على التخلي عن أملاكهم جريمة يحاسب عليها القانون، وفي مناطق النزاعات تعد الهجمات المتعمدة أو العشوائية أو غير المتناسبة على المدنيين والأعيان المدنية محظورة، بما يشمل هدم بيوت السكان، في غياب ضرورة عسكرية مُلزمة بالهدم.

الواقعة الأولى:

في يوم 2020.07.04، أصيب 6 مجندين على إثر تعرض عربتهم العسكرية إلى انفجار عبوة ناسفة أثناء مرورها من قرية "السكادرة" في "الشيخ زويد"، التي تخلو من السكان بعد نزوحهم منها قسرًا خلال شهر رمضان الماضي الموافق ابريل/مايو 2020.

قال أحد سائقي سيارات الأجرة الذين يتحركون بالمنطقة في مقابلة مع مؤسسة سيناء: "شاهدت في اليوم التالي للانفجار دورية عسكرية وصلت للقرية وقامت بتفجير البيوت غير المأهولة التي تقع في محيط المكان الذي انفجرت فيه العبوة الناسفة، ولم نتمكن من معرفة عدد البيوت التي تعرضت للتفجير"، لكن ثلاثة شهود عيان من السكان المحليين بمدينة"الشيخ زويد" ذكروا لنا أن أصوات الانفجارات لم تنقطع في القرية لعدة أيام مع تصاعد دخان أبيض منها، وهو مشهد اعتاده السكان عند قيام قوات الجيش بزرع عبوات داخل المنازل والمباني لتفجيرها.

كشف لنا أحد السكان المحليين الذين أجبروا على النزوح قسرًا من قرية "السكادرة" في مقابلة مع فريق المؤسسة: أن خلال شهري أبريل ومايو الماضيين لم تسمح القوات الأمنية لأحد بالبقاء في القرية، وأن عملية التهجير المنظمة التي جرت سبقها تضييق في سبل العيش، إذ قطعت الكهرباء عن القرية مراراً لفترات طويلة، ثم بدأت القذائف تسقط بشكل عشوائي على القرية ومحيطها، الأمر الذي عجّل برحيل الأهالي للنجاة بأرواحهم.

اتفقت شهادة اخرى لشاهد عيان مع الشهادة السابقة، على أن عمليات نسف وهدم البيوت بدأت مباشرة عقب خلو القرية من ساكنيها، وانطلقت بمزاعم انفجار عبوة ناسفة على عربة عسكرية داخل المنطقة، إذ بدأ الجيش بهدم وإزالة البيوت المحيطة بالانفجار أولًا، ثم اتسع ذلك ليشمل مواقع عدة؛ و أن سكان مدينة

الشيخ زويد القريبة من قرية السكادرة يسمعون بشكل شبه يومي أصوات تفجيرات المنازل وارتفاع أعمدة الدخان جراء عمليات الهدم والتجريف المتسارعة بالقرية.

تُعد قرية "السكادرة" واحدة من القرى التابعة لمركز "الشيخ زويد"؛ تقع السكادرة خارج المنطقة العازلة التي إذ تبعد قرابة ١٦ كم عن الحدود مع قطاع غزة؛ ويبلغ عدد سكانها نحو 3000 نسمة وفقًا لآخر إحصائية للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عام 2016؛ وقد نزح سكانها قسراً بسبب العمليات العسكرية وتحولت إلى مناطق تضم هياكل بيوت شبه محطمة وفارغة جراء الأعمال العسكرية.

يُعد النزوح القسري من شمال سيناء أحد أبرز الظواهر المأساوية فيها، وقد نتج بعد معاناة بالغة الشدة عاشها السكان المحليون جراء الصراع العنيف والانتهاكات الجسيمة لحقوقهم، وحرمانهم من أبسط مقومات الحياة. بموجب المبادئ التوجيهية التي أعدتها الأمم المتحدة بشأن "التشريد الداخلي"، فإن على الحكومة المصرية التزام قانوني بمعاملة "المشردين داخليًا" على "قدم المساواة التامة، بنفس ما يتمتع به الأشخاص الآخرون في البلد من حقوق وحريات بموجب القانون الدولي والمحلي، كما يقع على عاتقها واجب ومسؤولية توفير الحماية والمساعدة الإنسانية للمشردين داخليًا، وتوفير المأوى والمسكن الأساسي لهم مهما كانت الظروف.

الواقعة الثانية:

في يوم 2020.07.14، نفذت الجهات المختصة التابعة لمحافظة "الإسماعيلية" حملة إزالات للبيوت والهياكل البسيطة الواقعة في منطقة "7 كيلو" التابعة لها، والتي يقطنها مئات الأسر النازحة قسرًا من مركز "رفح"، شمالي سيناء.

أوضح أحد أهالي مركز "رفح" لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، أن هذه الحملة التي رافقتها قوة أمنية، أزالت البيوت بدعوى أنها شيّدت في منطقة غير مصرح بها، وأن تصنيفها قانونًا هي أراضي زراعية وليست سكنية، مشيرًا إلى أن عمليات الهدم شملت البيوت الخالية والمحلات التجارية، ومنح ساكنو البيوت مهلة لتوفيق أوضاعهم وفقًا للقانون، وهو أمر مستحيل تنفيذه إداريًا ما لم تتدخل السلطات العليا في ذلك.

وهو ما دفع المحامي من "رفح"، "أحمد العسكري"، لكتابة مناشدة وجهها إلى رئاسة الجمهورية يطلب فيها اتخاذ قرار يسمح بتوفيق أوضاع النازحين نظرًا لظروفهم الاستثنائية.

أحد هؤلاء النازحين تحدث في مقابلة مع مؤسسة سيناء: أن عدد الأسر التي نزحت من مركز رفح واستقرت في تلك المنطقة يبلغ عددها نحو 700 أسرة، بما يعادل 3000 مواطن تقريبًا، وبيّن أن القوة الأمنية التي رافقت الحملة قامت بتوقيف عدد من الأهالي، وحررت في حقهم محاضر تعدي وتجاوز على الأراضي الزراعية، دون الأخذ في عين الاعتبار ظروفهم بالغة الصعوبة، وما سببه ذلك لهم في استمرار معاناتهم التي بدأت

منذ أن هدمت بيوتهم في "رفح" و أرغموا على الرحيل منها. وأضاف بأن البيوت التي شيّدوها في هذه المنطقة مكونة من هياكل بسيطة، بعضها يسمى محليًا بـ"العشش"، وأخرى تتكون من سقوف معدنية "ألواح صاج"، وهو ما يشير إلى حالة الفقر والعوز التي تعيشها هذه العوائل، مشيرًا إلى أن هذه المنطقة محل الحادثة ورغم أنها مصنّفة على أنها أراضي زراعية، إلا أنها غير مستغلة زراعيًا وهو ما جعلها رخيصة الثمن نسبيًا قياسًا بالمناطق الأخرى. وختم حديثه بالقول: "ما ذنب أطفالنا أن يبدؤا حياتهم من هدم إلى هدم، ومن نزوح إلى آخر، سواء في رفح أو بالإسماعيلية".

وحسب شاهد عيان من السكان المحليين، فإن وجهاء من أهالي "رفح" تدخلوا متوسطين لدى الجهات المختصة في "الإسماعيلية" لوقف عمليات الهدم والإفراج عن المحتجزين، وهو ما حدث فعلًا، إلا أن سيف الإزالة لا يزال قائمًا مع كل حملة موسعة يتم إطلاقها دون أي تقدير لظروف النازحين.

اشتكى أحد النازحين من المعاملة غير المنصفة واللاإنسانية التي يواجه بها النازحون من مناطق شمال سيناء، إذ كشف أن حملة الإزالة هذه هي عقاب جماعي للمرة الثانية السكان السابقين لـ"رفح"، موضحًا أن هناك العديد من العوائل التي تقطن معهم في المنطقة وضعوا كل مدخراتهم وما يملكون في تأسيس هذه البيوت ومن بعد هدمها اصبحوا مشردين تماما، وتساءل باستغراب: "هل القانون يلاحقنا فقط دون غيرنا"؟!

وقد سجّل فريق الرصد والتوثيق بمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان وقوع حملات هدم وإزالة سابقة لذات الخلفية، شملت مناطق النازحين في "أبو طفيلة" و"الكيلو 17" في محافظة الإسماعيلية، وقد جرت بأوقات متفرقة في شهر أكتوبر من العام 2018 و2019، وكذلك خلال شهري فبراير ويوليو من العام الجاري.

وفقاً لآخر إحصائية للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عام 2016، فإن مركز "رفح" الحدودي يضم نحو 77,206 نسمة، موزعين على 11 قرية، وهي "أبو شنار، والمطلة، والحسينات، والخرافين، والوفاق، والطايره، والمهدية، ونجع شبانة، وجوز أبو رعد، والكيلو 21، والبرث". جميع هذه القرى تخلو تمامًا من السكان عدا الأخيرة.

بـدءاً مـن أكتوبـر 2014 تـم ترحيـل سـكان مدينـة رفـح وهـدم منازلهـم لاقامـة "المنطقـة العازلـة" التـي تمتـد لمسـافة 5 كـم داخـل عمـق الأراضـي المصريـة وتحـاذي الحـدود المشـتركة مـع قطـاع غـزة، واسـتمرت عمليـات التهجيـر القسـري حتـى عـام 2018 حيـث تـم إجبـار مـن تبقـى مـن السـكان علـى النـزوح بفعـل سياسـات العقـاب الجماعـي التـي زادت حدتهـا مـع انطـلاق العمليـة الشـاملة "سـيناء 2018".

قامـت الحكومـة بصـرف تعويضـات ماليـة لبعـض المدنييـن المهجريـن بينمـا لـم يتقاضـى معظمهـم أيـة تعويضات بعـد رحيلـه بخمـس سـنوات رغـم وعـود الحكومـة المصريـة ، بينمـا رحـل بقيـة السـكان الـذي لا يقيمون داخـل حدود المنطقـة العازلـة بسـبب سـقوط القذائـف والإطلاقـات العشـوائية وانقطـاع سـبل الحيـاة الكريمـة فـي المنطقـة بعـد اشـتداد الاشـتباكات بيـن الجيـش المصـري و"داعـش" وتحـوّل مناطـق سـكناهم إلـى سـاحة حـرب، ولـم يخصـص لهـؤلاء أيـة تعويضـات ماليـة.

و- الاحتجاز التعسفي

تمـارس السـلطات الأمنيـة فـي مصـر قمعًـا شـديدًا بحـق النشـطاء والمعارضيـن السـيناويين بغـرض تكميـم الأفـواه وتثبيـت حالـة التعتيـم الإعلامـي المفـروض علـى سـيناء منـذ بدايـة العمليـات العسـكرية مسـتخدمة فـي ذلك وسـائل عـدة منهـا الاحتجـاز التعسـفي، وقـد نـصّ الإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسـان فـي المـادة 9 علـى أن "لـكل فـرد حـق فـي الحريـة وفـي الأمـان علـى شـخصه. ولا يجـوز توقيـف أحـد أو اعتقالـه تعسـفاً، ولا يجـوز حرمـان أحـد مـن حريتـه إلا لأسـباب ينـص عليهـا القانـون وطبقـاً للإجـراء المقـرر فيـه"، كمـا ينـص الدسـتور المصـري فـي المـادة 54 علـى أن "الحريـة الشـخصية حـق طبيعـي" وأنـه "لا يجـوز القبـض علـى أحـد، أو تفتيشـه، أو حبسـه، أو تقييـد حريتـه بـأي قيـد إلا بأمـر قضائـي مسـبب يسـتلزمه التحقيـق. ويجـب أن يبلـغ فـورًا كل مـن تقيـد حريتـه بأسـباب ذلـك، ويحـاط بحقوقـه كتابـة، ويُمكّـن الاتصـال بذويـه وبمحاميـه فـورًا"، وهـو مـا يبقـى حبـرًا علـى ورق فـي سـيناء.

أقدمـت قـوة مـن الشـرطة، فـي 2020.08.04، علـى اعتقـال الناشـط السـيناوي والقيـادي اليسـاري "أشـرف أحمـد سـليمان أيـوب"، البالـغ مـن العمـر 58 عامًـا، ونجلـه "شـريف"، مـن منزلهـم الكائـن فـي شـارع البحـر بمدينـة العريـش. يُعـد "أشـرف" أحـد أبـرز النشـطاء السـيناويين، والـذي يوثـق الانتهـاكات التـي يرتكبهـا أطـراف النـزاع بحـق المدنييـن. لاحقًـا وبعـد 4 أيـام مـن الاعتقـال غيـر المبـرر، أفرجـت السـلطات عـن "شـريف" فـي حيـن أبقـت علـى والـده الـذي لـم يسـتطع حتـى لحظـة كتابـة التقريـر مـن التواصـل مـع محاميـه ولـم يعـرض علـى النيابـة العامـة.

أحـد أقـارب "أشـرف" تحـدث لمؤسسـة سـيناء لحقـوق الإنسـان عـن وقائـع مـا جـرى، إذ أوضـح أن القـوة التـي نفـذّت الاعتقـال تابعـة لقسـم شـرطة ثـان العريـش، وأنهـا اقتحمـت المنـزل فـي السـاعة الثانيـة فجـرًا، وأنهـا نفـذّت العمليـة دون إظهـار أي مذكـرة قانونيـة ولا ذكـر لأي سـبب يسـتدعي الاعتقـال. وأشـار إلـى أن المحتجزيـن الإثنيـن نقلـوا إلـى مقـر فـرع جهـاز الأمـن الوطنـي بضاحيـة السـلام فـي مدينـة العريـش. وأضـاف إلـى أن العائلـة تشـعر بقلـق شـديد

تجاه "أشرف" نتيجة لظروفه الصحية غير المستقرة، إذ يعاني من صعوبة في السير ويحتاج لمساعدة لقضاء حوائجه منذ أكثر من 10 أعوام نتيجة لحادث سير.

تجدر الملاحظة أن السلطات الأمنية تمارس قمعًا شديدًا بحق النشطاء والمعارضين السيناويين بغرض تكميم الأفواه واستمرار حالة التكتيم الإعلامي المفروض على سيناء منذ بداية العمليات العسكرية؛ إذ تحتجز الناشطين السيناويين اليساريين "أيمن عبيد محمود الرطيل"، 48 عامًا، منذ عامين، وتحتجز "أشرف إبراهيم صالح الحفني"، 51 عامًا "مؤسس اللجنة الشعبية بالعريش" منذ نحو 6 أشهر، بسبب يرجح بأنه انتقاد على وسائل التواصل الاجتماعي لممارسات الجيش في سيناء.

أشرف أيوب

أشرف الحفني

ز. التستر والتوسل بالأعيان المدنية

تدفع إجراءات التستر بالأعيان المدنية ونشر النقاط العسكرية وسط المناطق السكنية واستخدام الممتلكات المدنية في الصراع المسلح إلى تحويلها إلى أهداف عسكرية، مما يعرضها إلى خطر استهدافها بالهجمات وتدميرها التام أو الجزئي أو الاستيلاء عليها وتعطيلها بما ينافي القانون الدولي الإنساني الذي أفرد حماية خاصة لها وأوجب على أطراف النزاع منع استغلالها في أوجه تؤدي إلى الضرر بها.

وتطبيقًا لذلك أفادت المادة 7 من الملحق الإضافي الأول لاتفاقية جنيف 1977 إلى عدم جواز "التوسل بوجود السكان المدنيين أو الأشخاص المدنيين أو تحركاتهم في حماية نقاط أو مناطق معينة ضد العمليات العسكرية ولاسيما في محاولة درء الهجوم عن الأهداف العسكرية أو تغطية أو تحبيذ أو إعاقة العمليات العسكرية.

ولا يجوز أن يوجه أطراف النزاع تحركات السكان المدنيين أو الأشخاص المدنيين بقصد محاولة درء الهجمات عن الأهداف العسكرية أو تغطية العمليات العسكرية.

في واقعة يمكن اعتبارها تصرفًا غير مسؤول حدثت بتاريخ 2020.08.07، أقام الجيش ارتكازًا أمنيًا في عمارة سكنية يمتلكها المواطن "منصور عيد منصور" تقع بقرية "أم عقبة"، التابعة لمدينة "بئر العبد".

تحدث أحد شهود العيان من أهالي القرية لمؤسسة سيناء: أن سكان البناية لم يسألهم أحد عن رأيهم في إقامة الإرتكاز العسكري فوق منزلهم ولم يعطوا أي إنذار مسبق، وعند استفسار الأسرة عن مدة بقاء القوات داخل المنزل لم يعط الضابط المسئول إجابة واضحة، وقال لهم : "انتو مش بتحبوا مصر؟ لازم تساعدوها!

وأوضح قريب للعائلة أن السيد "عيد" وزوجته، وهما مسنين بقيا في الطابق الأسفل، ورفض الضابط توسلاتهم بعدم استخدام الجيش للمنزل خوفاً من استهدافه من قبل العناصر المسلحة إلا أن الضابط قال له: "إننا هنا لحمايتكم من الإرهاب"، وأضاف ان صاحب المنزل فكّر عدة مرات في تركه والعودة لاحقاً عندما تهدأ الأمور، إلا أن الخوف من أن يلقى المنزل مصير منازل النازحين من "رفح" و"الشيخ زويد" أجبره على التراجع في كل مرة.

إلا إننا علمنا من أحد الجيران لاحقاً أن طوال مدة بقاء القوة متمركزة داخل الطابق العلوي من المنزل تعرض المنزل لإطلاق رصاص من قبل داعش وحدثت عدة اشتباكات بين قوة الجيش والمسلحين المتمركزين في مزارع الزيتون جنوب قرية "أم عقبة"، كما كانت قوة من الجيش تطلق الرصاص طوال الليل بغرض تأمين المنزل مما جعل حياة السكان صعبة للغاية ومخيفة.

كما أشار أحد سكان المنطقة إلى حدوث موجة نزوح من بيوتهم الكائنة في قريتي "أم عقبة" و"الفتح"، نتيجة لشروع الجيش بنصب كمائن أمنية في مواقع عدة وسط المناطق السكنية في مناطق غرب بئر العبد. وأضاف إلى أن الاستعدادات التي بدت على النقاط الأمنية تبدو وكأنها تستعد لاشتباكات محتملة، مما دفع الأهالي للنجاة بأرواحهم.

ح- تدمير وإزالة أسباب العيش دون تقديم تعويضات

تعتبر أعمال التجريف والهدم في الأراضي والممتلكات المدنية، والتي تقوم بها السلطات في سيناء، أحد أهم أسباب التهجير والنزوح من المنطقة، إذ حوّلت مساحات زراعية منتجة واسعة تشغّل الكثير من السكان، إلى مناطق صحراوية معطلّة هجرها الناس الذين لم يقدم لمعظمهم أي تعويض عن الأضرار الجسيمة التي لحقت بهم.

ووفقًا للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام 1966، في مادته (5)، فقد حظر على أي دولة أو جماعة أو أشخاص قيامهم بأي فعل أو نشاط "يهدف إلى إهدار أي من الحقوق أو الحريات المعترف بها في هذا العهد.."، والتي من بينها أسباب العيش الخاصة للمدنيين.

الواقعة الأولى:

في تاريخ 2020.08.11 أقدمت جرافات للجيش على تجريف وإزالة مزارع للزيتون في محيط تجمع "العراجين"، جنوب قرية "أبو طويلة"، التابعة لمركز "الشيخ زويد" شرقي سيناء، مما أدى إلى خسارة 18 مزرعة في المنطقة وتفجير 5 بيوت غير مأهولة.

أفاد أحد المزارعين بالقرية في مقابلة مع مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان؛ أن أفراد من الجيش على أجبروه و بعض المزارعين على قص أشجارهم بأنفسهم، مضيفاً: " شعرت بمرارة وحسرة شديدة وكأنني في كابوس، أنا من زرع هذه الأشجار و انا من يقتلعها !! أين العدل في هذه الأرض؟ " .

أضاف "الشاهد" إلى أن المزارعين كانوا ينتظرون جمع محصولهم وبيعه بعد شهر حيث يعد بمثابة مصدر رزقهم الوحيد، وأن ذلك يُعد مؤشرًا متعارف عليه يستبق ترحيلهم إلى مناطق أخرى كما حصل في مناطق عدة من شمالي سيناء.

فيما اشتكى لنا شاهد عيان آخر، وهو مالك لإحدى المزارع، بأنه فقد مصدر رزقه الأهم، وأن لا أحد وعده بتقديم تعويض عادل، والعديد من المزارع التي جرى فيها نفس الأفعال لم يتم تعويض مالكيها عن الأضرار التي لحقتهم، بعضهم جرى تجريف مزرعته قبل عامين ولم يقدم له أي تعويض.

أما عن سبب تجريف هذه المزارع، فقد فسّر لنا أحد النشطاء المحليين سبب ذلك أن "البشمرجة"، وهو لقب محلي يطلقه الأهالي على المتعاونين مع الجيش من المدنيين، زعموا بأن الأشجار تحجب الرؤية عن ارتكاز للجيش يقع بالقرب من المنطقة، وأن مسلحين من "داعش" سبق لهم وأن تسللوا من هذه المزارع وقتلت عددًا من "البشمرجة".

الواقعة الثانية:

في تاريخ 2020.09.17، أمر الجيش المصري أصحاب المزارع المحيطة بمعسكر الزهور في مدينة "الشيخ زويد" باقتلاع أشجار مزارعهم لمساحات وصلت إلى حوالي 500 متر شرق وجنوب وشمال المعسكر، كما أفاد بذلك شهود عيان لممثلين عن مؤسسة سيناء لحقوق الانسان، وذلك ضمن سياسة التضييق الممنهج التي تسلكها قوات الجيش تجاه المدنيين في شمالي سيناء.

روى مزارع لفريق المؤسسة، أنه توجه لمزرعته فور سماعه ببلاغ قوات الجيش بالسماح لأصحاب المزارع من الوصول إليها، وأنه اختار الذهاب إليها للاطمئنان عليها وللاستفادة من الأشجار الجافة من الزيتون والموالح، سواء ببيعها كحطب أو استخدامها في الطهي والتدفئة خلال فصل الشتاء القادم، حيث منع الأهالي منذ 4 سنوات من الوصول إلى مزارعهم نهائياً مما أفضى إلى جفاف معظم الأشجار وتلفها.

وقال المزارع، "تمكنت لأول مرة من الوصول للمزرعة بعد أن تركت بطاقتي الشخصية عند الكمين المشرف على معسكر الزهور كضمانة يطلبونها من كل المزارعين"، "رؤيتي لمزرعتي بعد حرمان طويل منها أصابتني بالصدمة والذهول، أشجار الزيتون العامرة جفّت وذبُلت، لقد كان مشهدًا قاسيًا جداً".

عند وصوله إلى مزرعته، باشر من فوره بمعية أبنائه في اقتلاع الأشجار الصالحة لأن تكون حطبًا أو صالحة للبيع، حتى تمكن من جمع حمولة سيارة ربع نقل على أن يعود لاحقاً لاستكمال قص الأشجار. إلا أنه في اليوم التالي لم يتمكن من دخول مزرعته مرة أخرى بعد أن مُنع من قبل عناصر مليشيا مدنية تحمل السلاح كانت تسيطر على مزرعته وتقتلع ما تبقى من الأشجار، محذرين إياه من الاقتراب تحت تهديد السلاح، وأمروه بالمغادرة فوراً.

كشف المزارع أن تلك العناصر المدنية كانت تتبع لما يسمى بالـ"بشمرجة" وهم من العناصر المدنية المتعاونة مع الجيش، وأن هذا "الموقف تكرر مع أصحاب المزارع الأخرى وذلك بغية استئثارهم بالحطب وبيعه لصالحهم وحرمان أصحاب المزارع من الحصول على أي استفادة من بقايا مزارعهم".

هذه الشهادة أيدها مزارع آخر، إذ أوضح أن "البشمرجة"، وهم من الشبان المعروفين في "الشيخ زويد"، كانوا يقولون للمزارعين "لو مش عاجبكم روحوا اشتكوا في الزهور"، ويقصدون بذلك المعسكر الأمني، وأنهم سمحوا للأهالي باقتلاع أشجار " الأثل" عديمة القيمة فقط ومنعوهم من قطع الأشجار الأخرى للاستيلاء عليها.

ولم يحدد معسكر الجيش الأسباب التي دفعته لإصدار أوامر اقتلاع الأشجار بعد سنوات من منع المزارعين من دخول مزارعهم رغم أنها أشجار جافة، بعد استفسارنا من الأهالي عن السبب.

فيما فسر البعض أن قيادات عسكرية كانت تهدف الى إزالة كل ما يعيق الرؤية حول المعسكر الملاصق لـ"حي الزهور" السكني والذي تدار منه العمليات العسكرية في عموم مركز "الشيخ زويد"، والذي يخضع لحراسات مشددة للغاية وتمنع التحركات الأهلية حوله تماماً، فيما يخضع السكان إلى إجراءات أمنية مشددة عند دخولهم وخروجهم من الحي.

ط- تدمير وحدات صحية دون تقديم بدائل مناسبة

يحمي القانون الدولي والمعاهدات ذات العلاقة الوحدات الصحية والمستشفيات من أية أعمال عسكرية أو انتقامية ترتكب في حقها، وتفرض قواعد القانون الدولي العرفي حماية للوحدات الصحية والطبية سواء أكان ذلك في نزاع مسلح دولي أو غير دولي. يؤكد البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف 1977 في المادة

1-11 على وجوب حماية واحترام وحدات ووسائل النقل الطبي، وألا تكون محلاً للهجوم. وفي مخالفة لذلك، أقدمت قوة عسكرية من الجيش المصري في تاريخ 2020.08.18 على نسف وتدمير وحدتين صحيتين تقع الأولى في قرية "السكادرة"، والثانية في قرية "العكور"، اللتين تتبعان لمركز "الشيخ زويد"، شمالي سيناء.

أفاد شاهد عيان لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، من قرية "أبوطويلة" القريبة من مكان الواقعة، أن الوحدة الصحية في قرية "العكور" تم إفراغها قسريًا قبل سنتين من قبل الجيش، وأن الأهالي شاهدوا التفجير وأعمدة الدخان ترتفع من المكان الذي تحول خلال لحظات إلى ركام. ولدى سؤال أحد السكان المحليين في القرية عن المكان الذي يتلقى الأهالي فيه الرعاية الصحية، أجاب أنهم ومنذ مدة طويلة قاموا بتخصيص منزل أهلي كبديل عن الوحدة.

أما عن الوحدة الصحية في قرية "السكادرة"، فأوضحت شهادات ثلاثة من السكان المحليين أن الجيش، وبعد أن قام سابقًا بعمل حملة ترحيل قسرية في حق السكان، قام بتفجير الوحدة الصحية، ولم يبقَ من القرية إلا المدرسة الابتدائية والإعدادية، وتحولت البيوت والمحلات إلى ركام.

تعيش المناطق والقرى المرتبطة بالشيخ زويد تحت واقع صحي مؤلم، إذ أن غالبية الوحدات الصحية فيها، البالغ عددها 14 وحدة، جرى تفجيرها أو تحويلها إلى كمائن عسكرية، وخرجت معظمها من الخدمة، ولم يتبقَ منها إلا الوحدة الواقعة في قرية "أبو طويلة".

ي- التنصل من المسؤوليات المُلزمة لها

لا جدال في أن على السلطات الحاكمة مسؤولية توفير الحماية الكاملة للمدنيين من الهجمات ومخاطر العمليات العسكرية وصون حياتهم من أية أعمال انتقامية تستهدفهم. لكن للسلطات الرسمية المصرية سلوك غير ذلك، إذ تتجنب الإعلان وقوع قرى ومناطق تحت سيطرة "داعش" تجنبًا لما يترتب عن ذلك من التزامات نحو المدنيين، وتطبيقًا لذلك، استخدم الجيش المصري في تاريخ 2020.08.26 أشخاصًا معروفين على مستوى المنطقة لدعوة أهالي قرية "إقطية" للعودة إلى بيوتهم بعد أن انتهى من تطهيرها من العناصر المسلحة، وفقًا للإعلان الذي تداوله الناس.

إذ أبلغنا ثلاثة من السكان المحليين من القرية، أن هؤلاء الأشخاص نشروا تعليمات أمنية تنظم عودة الأهالي، وهي تقديم معلومات عن أفراد العائلة واحدة من حيث بطاقاتهم الشخصية وأرقام هواتفهم لكتيبة "رابعة" لتحديد موعد لعودتهم لاحقًا إلى القرية.

وفي تاريخ 26 أغسطس، نشرت صفحة "شباب قاطية" على موقع فيسبوك، منشور منسوب لشخص يدعى "عماد اليماني" يدعي فيه ورود اتصال له ولشقيقه "عرفة اليماني" من الجهات الرسمية في الساعة 09:00 صباحًا تطلب منه إبلاغ أهالي قرية "أقطية" أن يستعدوا للرجوع إلى منازلهم التي نزحوا منها بعد اقتحام مسلحي "داعش" للقرية واستيلائهم عليها، مضيفًا أن السلطات حددت صباح يوم الخميس الموافق 27 أغسطس موعدًا لدخول الأهالي للقرية.

بعد مضي ساعات قليلة، وتحديدًا عند الساعة 15:00 من نفس اليوم، تحدث عن ورود اتصال آخر له من السلطات، يخبره بتأجيل موعد الدخول إلى القرية بسبب وجود عبوات ناسفة في داخلها، وأن القوات المسلحة ما زالت تعمل على تطهير المنطقة، وأن القيادة العسكرية ارتأت تأجيل الرجوع للقرية يوم واحد أو يومين حفاظًا على أرواح المواطنين، والتأكد من خلو المكان من أية عبوات ناسفة موجهة لاستهداف الجيش أو إرهاب الأهالي.

وفي 28 أغسطس، نشرت "شباب قاطية" منشورًا نقلًا عن "محمد نافل"، دعا فيه كل من يقيم في قرية "أقطية" بإحضار بطاقات العائلة الشخصية مرفقة برقم هاتف كل أسرة، وتسليم هذه المعلومات لكتيبة "رابعة" لحين انتظار تعليمات جديدة بهذا الخصوص. ووفقًا لعدد من السكان المحليين، فقد استقبلهم معسكر الجيش واستلم منهم البطاقات الشخصية وفرض عليهم التوقيع على "إقرار" بصحة المعلومات الواردة، وأن صاحب التوقيع تقع عليه "مسؤولية كاملة عن إبلاغ القوات المسلحة في حالة مشاهدة أي عناصر غريبة غير مقيمة بالقرية، أو أي أجسام غريبة أو أسلحة أو ذخيرة".

ك- تزييف الوقائع وتقديم معلومات كاذبة

يصدر الجيش المصري بشكل دوري بيانات يوجز فيها حصاد عملياته العسكرية في شمالي سيناء ضمن فترات زمنية محددة، وتتضمن معلومات تُعد المصدر الوحيد لمعظم وسائل الإعلام نظرًا لمنعه لأي تغطية صحفية أو حقوقية أو إغاثية رسمية في سيناء، لذا وفي معظم الأحيان لا تستطيع الجهات المعنية من التحقق من صحة ما يرد فيها لغياب الشفافية في إعدادها.

في 2020.08.30، نشر المتحدث العسكري باسم الجيش المصري، عبر صفحته الرسمية في فيسبوك، بيانًا مرئياً (فيديو)عن حصاد عمليات الجيش في سيناء للفترة ما بين 22 يوليو إلى 30 أغسطس 2020، مرفقًا فيه مجموعة من الصور القتلى ممن وصفهم بالإرهابيين.

قام متخصصون من مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان بتحليل ما ورد في فيديو المتحدث العسكري من أحداث وصور، وتبيّن أن الجيش قام بتزييف وفبركة بعض من أحداث الفيديو، إذ ظهرت فيه صورة لجثة تعود

لـ"عنصر متشدد" وضعت داخل صندوق سيارة عسكرية، قال المتحدث العسكري أنه قتل في اشتباكات مع الجيش المصري خلال العمليات الجارية في محيط قرية "رابعة" في الفترة المشار إليها وفقاً لما ورد في البيان. وبعد بحث وتحري ومراجعة لأرشيف المؤسسة، اتضح تطابق الصورة المنشورة للقتيل في بيان الجيش مع أخرى كانت قد وردت في فيديو مسرب لنشطاء في وسائل التواصل الاجتماعي بتاريخ 19 مارس 2020، والتي قام فيها ضابط بحرق جسد القتيل وقطع أصابعه والتمثيل بجثته، ولا تستطيع المؤسسة مشاركة المحتوى المشار إليه مع العامة حفاظًا على مشاعرهم وإيمانًا منها بوجوب صون كرامة الإنسان، أيًا كان، حيًا أو ميتًا، وأتساقًا مع المبادئ القانونية التي تعتمدها في عملها، وهي المعاهدات والقوانين الناظمة للنزاعات المسلحة غير الدولية، والتي اعتبرت التمثيل بالجثث أثناء الصراعات جريمة حرب لا تسقط بالتقادم.

يضع تزييف بعض الأحداث الذي تضمه بعض بيانات المتحدث باسم الجيش مصداقيته على المحك؛ وتجعل من الواجب التعامل بحذر مع بياناته ومحاولة التثبت من أية أرقام ومعلومات يقوم بنشرها، في ظل غياب الشفافية والمحاسبة وتفعيل قانون الطوارئ؛ وفي ظل حملات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري ومنع السلطات الرسمية للجهات الحقوقية والصحفية المستقلة من التحرك بحرية داخل سيناء.

صورة مسربة للتمثيل بجثة عنصر متشدد

صورة للقتيل من بيان المتحدث العسكري

2 - انتهاكات الميليشيات والمجاميع المسلحة غير النظامية الموالية للحكومة المصرية

منذ تفجر الصراع في سيناء ووصوله لمستويات عنف غير مسبوقة، واستمرار العمليات العسكرية للجيش المصري ضد مسلحي "داعش" لقرابة 7 سنوات، استعانت السلطات الحكومية بشكل غير رسمي بمجموعات مسلحة غير نظامية من أهالي سيناء انضوت تحت كيان "اتحاد قبائل سيناء"، وهي قوات غير نظامية تقاتل إلى جانب الجيش المصري في شبه جزيرة سيناء، ومنحتهم سلطات بموجب الأمر الواقع لتنفيذ عمليات أمنية وحملات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري. ونتيجة لعدم تدريبها العسكري الصارم وغياب الانضباط والمحاسبة بحقها، سجلت قيامها بانتهاكات جسيمة عدة، منها عمليات قتل خارج نطاق القانون. وهي بذلك تُعد أحد أطراف النزاع الذي يسري عليه قوانين الحرب، والتي تُلزم الجميع ببذل الحماية القصوى للمدنيين وعدم الزج بهم في الصراع، ومنع الاعتداء عليهم والانتقاص من حقوقهم.

في تاريخ 2020.08.18، تحدث الينا شاهد عيان من سكان مدينة "الشيخ زويد" عن قيام مجموعة مسلحة غير نظامية، تنتمي لما يسمى "اتحاد قبائل سيناء"، ترافقها دورية للجيش، على احتجاز 4 سيدات بشكل تعسفي في حي "البحبوح" الواقع في جنوب مدينة الشيخ زويد، ثم أضافوا إليهن سيدة أخرى احتجزت من موقف سيارات الأجرة أثناء استعدادها للذهاب للعريش. تشترك النسوة في أنهن يقمن في المنطقة لوحدهن دون عوائل، وأنهن من النازحات من القرى، لم يتمكن فريق المؤسسة من تحديد هوية السيدات المحتجزات.

أفاد شاهد عيان آخر لمؤسسة سيناء، أن المجموعة المسلحة كانت مكونة من 3 سيارات نوع "تويوتا كروزر"، وأنها قامت بجولات استعراضية في داخل مدينة "الشيخ زويد"، انطلاقًا من تمركزهم عند تجمع "العراجين" الواقع في قرية "أبوطويلة"، مشيرًا إلى أن قوة من الجيش كانت برفقتهم، وأنهم قاموا بترك السيدة الخامسة (التي اعتقلت لاحقًا) بعد ساعتين من الاحتجاز، فيما لم يعرف مصير بقية السيدات أو الجهة التي نقلن إليها.

3 - انتهاكات جماعة ولاية سيناء التابعة لتنظيم داعش

أ. اختطاف السكان والزج بهم في الصراع والاستيلاء على أموالهم

تابعت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان ارتكاب "داعش" للعديد من الانتهاكات والجرائم الوحشية بحق عدد من السكان المحليين في سيناء. يُعد التنظيم أحد الأطراف الفاعلة في الصراع بسيناء، وهو يمارس سيطرة فعلية متقطعة على بعض المناطق في شمالي شبه الجزيرة، نتج عنها جرائم جسيمة في حق السكان

المحليين، من بينها عمليات إعدام خارج نطاق القانون وتعذيب وإخفاء قسري، يلزم القانون الدولي الإنساني جميع الأطراف المتنازعة، بما فيها الجماعات المسلحة، بوجوب الحفاظ على المدنيين وعدم استخدامهم في الصراع.

في يوم 2020.08.08، أقدم عناصر من "داعش" على اختطاف عدد من المدنيين بعد سيطرتهم على قرى "الجنايين" و"قاطية" و"إقطية" و"المريح" من بينهم المواطن "أشرف حسونة عبدالله حسونة"، من قرية "الجنايين"، بزعم تعاونه مع الجيش. تحدثنا الى عدد من أسر ضحايا المدنيين المختطفين لدى داعش و الذين أكدوا أن أقاربهم المختطفين ليس لهم أي علاقة بالعمليات العسكرية الجارية و أنهم يخشون على حياة أقاربهم بسبب قيام عناصر التنظيم بإعدام العديد من المدنيين الذين اختطفوهم سابقاً في كثير من الأحيان.

ب. هجمات دامية وسط مناطق آهلة بالسكان

لن يستطيع سكان قرى "رابعة" و"قاطية" و"إقطية" و"المريح" و"الجنايين"، التابعة لمركز "بئر العبد" في شمالي سيناء، نسيان ما مروا به من أحداث مروعة ومشاهد بالغة القسوة. إذ شهدوا على هجوم دامي نفذه مسلحي "داعش" من وسط شوارع وأزقة القرى الآهلة بالسكان، مستخدمين أسلحة تولّد قوى تفجيرية هائلة غير قادرة على التمييز بين المدنيين والعسكريين، تلتها اشتباكات بين الطرفين ثم لحقها قصف جوي.

يُعد تنظيم "الدولة الإسلامية في سيناء" أحد أطراف النزاع التي أوغلت في التنكيل بالمدنيين، فهو لا يتورع عن القيام بعملياته الوحشية بين الأعيان المدنية و المناطق السكنية، كما أنه كثيرًا ما وجه عمليات عنف إلى السكان المحليين بدعاوى وحجج واهية، الحالة التي دفعت العديد من السكان إلى النزوح قسرًا إلى مناطق أكثر أمانًا حفاظًا على حياتهم.

وفي تفاصيل هذه الواقعة، التي حدثت بتاريخ 2020.07.21، فقد شنّ عناصر تنظيم "الدولة الإسلامية في سيناء" هجومًا على معسكر ونقاط أمنية تابعه للجيش المصري في قرية "رابعة". ووفقًا لشاهد عيان من سكان القرية تحدث لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، فإن الهجوم الذي وقع بالقرب من البيوت والمناطق المدنية، بدأ بسيارتين مفخختين واشتباك مسلح، أفضى إلى وقوع خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات.

تحدث باحثو "مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان" لعدد من سكان قرية "رابعة"، قال أحد شهود العيان والذي يبعد منزله عن معسكر الجيش نحو 150 مترًا، يعيش فيه مع زوجته وأولاده: "كنت في المنزل وفجأة سمعت أصوات إطلاق الرصاص ثم انفجارين متتالين تسببا في اهتزاز المنزل وتحطيم النوافذ، استجمعت شجاعتي وخرجت بحذر لاستطلاع ما حدث، شاهدت أفرادًا يرتدون ملابس نصفها عسكرية والآخر ملابس مدنية،

معظمهم ملثمين، يحملون أسلحة خفيفة، ويركضون بين المنازل ويطلقون الرصاص نحو المعسكر. كان الرصاص يتطاير فوق رؤوسنا في الاتجاهين، وازددنا رعبًا بعد سماعنا لأصوات طائرات حربية في الأجواء ، نحن نعلم أن تدخل الطائرات يعني أن بيوتًا بأكملها سيتم تسويتها بالأرض".

تحدث أحد سكان القرية للفريق الميداني للمؤسسة، فقال: "كنت أنا وأسرتي نتلو الشهادتين استعدادًا للموت في أية لحظة جراء الاشتباكات والقصف"، ظللنا محاصرين قرابة ساعة ونصف شعرنا خلالها اننا رهائن، بعد أن انتهت الأحداث "خرجنا لاستكشاف ما حدث، كانت واجهات البيوت والمحلات مدمرة، علمت بعد فترة عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين، وأن طبيب القرية هو من قام بإسعافهم بسبب عدم وصول سيارات إسعاف إلى القرية ، وانتظروا إلى صباح اليوم التالي لنقلهم إلى مستشفى "بئر العبد".

قال صاحب محل تجاري يقع بالقرب من معسكر الجيش: واجهة محلي دمرت بالكامل، ومعظم مقتنياتي تعرضت للتلف، الانفجار وما تلاه من اشتباكات دمرت أكثر من 10 محال تجاري، والعديد من السيارات.

فيما روت لنا سيدة وأم لعدة أطفال، أنها وأسرتها رحلوا عن قرية رابعة إلى بئر العبد، بعد التجربة المرعبة التي عاشتها، وأضافت: "اعتقدت أن النهاية حلّت بنا، أصوات الانفجارات والرصاص والقصف أوصلتنا إلى نتيجة أننا ميتون لا محالة، احتميت وأبنائي بمطبخ المنزل، ومن شدة صعوبة الأحوال انفجر الأطفال يبكون بشكل هستيري، عشت وقتًا لا يمكن أن أنساه أبدًا".

أشار اثنين من شهود العيان إلى مقتل أحد المدنيين، ويدعى "أشرف سالم عامر"، 52 عام، مرجحين قيام عناصر من تنظيم داعش بقتله بسبب محاولته منع عناصر التنظيم من اعتلاء سطح أحد البنايات لاستهداف مواقع للجيش؛ حاول بعض الجيران إسعاف "أشرف" من خلال نقله بصعوبة بالغة لأحد أطباء القرية بسبب الاشتباكات، لم يتمكن الطبيب من تقديم المساعدة اللازمة ونصح بنقله فوراً للمستشفى، لم تتمكن سيارات الإسعاف من الدخول لقرية رابعة حتى الساعات الأولى من صباح الأربعاء " حيث ظل اشرف ينزف لمدة عشر ساعات قبل ان يلفظ انفاسه الاخيرة.

حصلت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان لاحقاً على بيانات من مستشفى "بئر العبد" العام، والتي كشفت أن الخسائر البشرية التي وقعت في صفوف السكان المحليين في قرية "رابعة" تمثلت في مقتل شخص وإصابة 3 أخرين، على النحو التالي:

مقتل:

أشرف عامر سالم، البالغ من العمر 52 عاماً، على إثر إصابته بأعيرة نارية

إصابة:

- إيمان نصار سالم، 19 عامًا، شظايا في الرأس.
- هالة مقبل هجرس، 46 عامًا، عيار ناري في منطقة الفخذ.
- عيد محمد عيد، 33 عامًا، عيار ناري في منطقة الفخذ.

عيد محمد عيد

جدير بالذكر أن تقرير المستشفى والإفادات الرسمية المرتبطة به لم تشر إلى سبب وقوع ذلك، وهي ممارسة اعتادت السلطات تطبيقها لتجنّب تقييد ذلك في السجلات الرسمية مما يؤدي لحرمان الضحايا من الحصول على تعويضات عادلة عن الأضرار التي تصيبهم.

تداعيات هجوم "داعش" على معسكر قرية "رابعة":

بعد تنفيذ عناصر تنظيم "الدولة الإسلامية في سيناء" لهجومهم، انسحبوا باتجاه مناطق محيطة بقرية "رابعة"، وهي قرى "قاطية"، و"إقطية"، و"المريح"، و"الجنايين"، تقع في جنوب وجنوب شرق القرية التي وقع فيها الهجوم، ويقطنها بنحو 8895 نسمة موزعة على البيوت والمناطق الزراعية المتناثرة، بعضهم نازحون قدموا إليها من قرى مركز الشيخ زويد ورفح بعد تصاعد الاشتباكات العسكرية بين عناصر التنظيم والجيش، أو تعرض مناطقهم لعمليات قصف عشوائي.

بعد مرور ساعتين تقريبًا على الهجوم، وأثناء انسحاب عناصر "داعش" من قرية "رابعة" تجاه الجنوب؛ أفاد شاهد عيان أن الطيران الحربي تعقب سيارة تحمل عناصر تابعة للتنظيم في قرية "الجنايين". أضاف أحد سكان القرية لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان: رأيت سيارة نصف نقل تقل في الخلف 5 مسلحين دخلت إلى

القريـة توقفـت بجـوار منـزل كان سـاكنوه قـد ذهبـوا عنـد جيرانهـم فـي ذلـك اليـوم ولـم يكـن أحـد فـي داخلـه لحظـة الواقعـة، وهـو يتبـع للمواطـن/ بـُرهـم سـالم حسـين إبراهيـم، وبينمـا كان الطيـران الحربـي يحلـق فـي الجـو؛ يبـدو أن المسـلحين لاحظـوا أن الطائـرة تتعقبهـم فخرجـوا منهـا فـي محاولـة للهـرب؛ فـي هـذه اللحظـات أطلقـت الطائـرة صاروخًـا أصـاب السـيارة وأدى لتدميـر جـزء كبيـر مـن المنـزل؛ وأضـاف شـاهد العيـان: أن الانفجـار تسـبب فـي إصابـة عنصـر واحـد فقـط مـن المسـلحين حملـه رفاقـه وانسـحبوا بـه تجـاه الجنـوب. تأكـد فريـق المؤسسـة أنـه لـم يتـم التواصـل مـع أصحـاب المنـزل حتـى الآن بخصـوص تعويضـات محتملـة

منزل بـُرهم سالم حسين ابراهيم

فوجـئ سـكان قريـة "قاطيـة" بإنتشـار عشـرات المسـلحين داخـل القريـة قادميـن فـي سـيارات نصـف نقـل ودراجـات ناريـة وسـيراً علـى الأقـدام، قامـوا برفـع علـم تنظيـم "داعـش" فـي ميـدان القريـة الرئيسـي، وأقامـوا مستشـفى ميدانـي داخـل المدرسـة الثانويـة الزراعيـة بالقريـة، قـال لنـا أحـد شـهود العيـان: قـام التنظيـم بمصـادرة عـدة سـيارات مملوكـة لمدنييـن بالقـوة؛ إحـدى هـذه السـيارات هـي ملـك لأحـد أفـراد عائلتـي ويدعـى "صبـاح منصـور نصـر"، أوقفـه مسـلحون وأنزلـوه منهـا رغمـاً عنـه"، واسـتخدمها عناصـر التنظيـم لمـدة سـاعة ثـم تركوهـا قـرب ميـدان القريـة الرئيسـي لتقـوم طائـرة دون طيـار بقصفهـا لاحقًـا.

تحـدث الينـا مواطـن نـزح قسـراً مـن إحـدى قـرى جنـوب رفـح عـام 2015، ثـم أقـام فـي قريـة "قاطيـة"، إلا أن سـبب خروجـه وآخريـن مـن قريـة "قاطيـة" هـم عناصـر التنظيـم المتشـدد، حيـث قدمـوا إليهـا علـى متـن سـيارات ربـع نقـل ودراجـات ناريـة، تلـى ذلـك وصـول الطائـرات الحربيـة. أضـاف إلينـا متحدثًـا: "علمنـا أننـا أمـام خيـار صعـب لا مفـر

منه، علينا الرحيل على وجه السرعة قبل أن يبدأ القصف الجوي، خرجت مسرعًا مع عائلتي تاركًا خلفي جميع ممتلكاتي، ومشينا مسرعين على الأقدام لمسافة 3 كم باتجاه قرية رابعة". "في اليوم التالي رجعت منفردًا إلى القرية لجلب السيارة والمواشي ، و لكن عند البيت اعترضني عنصر من "داعش" و امرني بان اعطيه مفاتيح السيارة، و لولا انى استعطفته أنها مصدر رزقي الوحيد، فقال سنعيدها لك بعد ساعة ونصف، وبالفعل أعادوها، كانت أرضية الصندوق مغطاة بالدماء، ويبدو أنهم استخدموا السيارة لنقل جرحاهم لمستشفى، حاولت بعد ذلك أخذ المواشي إلا أنهم منعوني".

شهادات أخرى للسكان كشفت بأن عناصر التنظيم المتطرف حاولوا التقرب من السكان المحليين، إذ خيّروهم في مغادرة القرية أو البقاء والاستعداد لأيام صعبة قادمة، كما عرضوا على أصحاب المواشي شرائها منهم أو تركها مع أعلاف كافية لرعايتها. هذه المحاولة لم تجدِ نفعًا، إذ خرج معظم الأهالي خوفًا على حياتهم، وفي أذهانهم مرارة ذكريات ما جرى لأهالي قرى في الشيخ زويد ورفح، من عمليات ذبح وقتل لأفراد زعم عناصر "ولاية سيناء" أنهم يتعاونون مع الأمن.

يغيب عن هذه الأحداث الساخنة الدور الحكومي والجهد الإغاثي للمنظمات، إذ اقتصرت جهود الإغاثة وسد احتياجات النازحين على أهالي القرى المجاورة، تحدث سائق سيارة ربع نقل من قرية "رمانة" لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان،أنه قام وبمساعدة آخرين بنقل أهالي قرية "رابعة" والمناطق المحيطة إلى أماكن أكثر أمنًا، مضيفًا أن أن الجهات الحكومية لم توفر أية وسائل نقل لإخلاء النازحين. فيما أشار إلى قيامه بنقل عائلة إلى أقارب لهم في قرية "جلبانة" تبيّن أنهم كانوا قد نزحوا مسبقًا من جنوب الشيخ زويد.

أقدم عناصر من تنظيم "داعش" في سيناء على حرق مركز شباب "إقطية"، والذي يطلق عليه مركز شباب "الشهيد أحمد المنسي". أفاد شهود عيان من القرية إلى أنهم قاموا برفع علم التنظيم أمام المركز، ثم استولوا على المستلزمات الطبية في الوحدة الصحية بقريتي "إقطية" و"قاطية".

تعتبر الوحدات الصحية والمستشفيات والدوائر الرسمية غير الأمنية أهدافًا سهلة تستخدمها الأطراف المتنازعة لغرض تنفيذ هجمات عليها أو تدميرها كنوع من فرض الهيمنة وكسر هيبة الطرف الآخر، لكنها تؤدي كنتيجة إلى تعميق الأزمات التي يعيشها المواطن. تفرض قواعد القانون الدولي العرفي حماية للوحدات الصحية والطبية سواء أكان ذلك في نزاع مسلح دولي أو غير دولي. يؤكد البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف 1977 في المادة 1-11 على وجوب حماية واحترام وحدات ووسائل النقل الطبي، وألا تكون محلاً للهجوم.

بعد مرور 5 أيام بالغة الصعوبة على الأهالي في قرى "رابعة" و "قاطية" و"إقطية" و"المريح" و"الجنايين"، غاب عنها تواجد المسؤولين الحكوميين، عقد اللواء "محمد عبد الفضيل شوشة"، محافظ "شمال سيناء"، اجتماعًا في مقر الديوان العام بالعريش، تبعد نحو 130 كم عن القرى المتضررة، خلص إلى تشكيل لجنة لحصر الأضرار التي لحقت بممتلكات الأهالي، إلا أنها لم تباشر عملها بسبب تواجد عناصر التنظيم في المناطق المشار إليها.

يُعتبر القرار الحكومي بتشكيل اللجان لتعويض المتضررين من الأحداث في سيناء، أمرًا غير مشجع، بل يعتبره السكان طريقًا لإهمال الحقوق وتفريطًا بها، إذ يتندر السكان المحليون فيما بينهم بعبارة "إذا أرادت الحكومة أن تدفن قضية، فإنها تشكل لها لجنة"، فالتجارب السابقة التي لمسوها في أحداث نزوح سكان "الشيخ زويد" و"رفح" التي جرت في 2014 وما تلاها، يشتكي كثير من أصحابها إلى أنهم لم يستلموا أية تعويضات حتى الآن!.

شهادات للنازحين قسرًا جراء اشتباكات "رابعة":

تابعت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان عددًا من نازحي هذه القرى، وقابلت مجموعة منهم في تاريخ 2020.09.27، روى رجل في منتصف الأربعينيات من عمره، نزح من قرية "الجنايين" التابعة لـ"بئر العبد"، أنه منذ أكثر من 70 يوماً لم يصل إلى منزله، ويترقب الأنباء عن القرى المهجورة من العابرين، ويخشى من نفاذ مدخراته، التي يدفع منها تكلفة إيجار البيت الذي يأويه مع خمس من أفراد عائلته، إضافة إلى مصاريف حاجاتهم اليومية الأساسية من مأكل ومشرب.

خلال فترة نزوحه، حاول زيارة القرية لمرة واحدة، بعد تداول أنباء بين الأهالي بالسماح لهم بدخول القرية إلا أنه منع من الدخول مع مجموعة من المواطنين، تحت تهديد السلاح وإطلاق عيارات نارية في الهواء من قبل قوات الجيش التي تسيطر على القرية.

أحد المزارعين النازحين من قرية "قاطية" إلى قرية "رمانة"، كشف لمؤسسة سيناء حجم خسارته جراء هذه الأحداث، حيث أوضح أنه كان يمتلك ما يقدر بحوالي 20 نخلة مثمرة حان موسم قطافها، يقدر سعر كيلو التمر المستحصل منها بنحو 10 جنيهات، وأن مصيرها غير معلوم بعد أن تركها خلفه، متوقعًا أنه سيخسرها جميعًا في حالة استمرار منعه من قبل الجيش من الوصول إليها مما يعني أن الموسم سينقضي دون أن يستفيد أو يدخر ما كان يكفيه للإنفاق على أسرته طوال عام.

مزارع آخر أوضح لمؤسسة سيناء كيف أن معاناته هو وأسرته تضاعفت بعد نزوحه المزدوج، عندما نزح أولاً من "الشيخ زويد"، ليستقر قرية "إقطية" التي استأجر فيها منزلاً متواضعاً بعد عناء كبير، لينزح مجدداً منها إلى محطة جديدة ومعاناة أكبر في "عريشة" من سعف النخيل تستر أسرته قرب عرائش اخرى، يقطنها في الغالب نازحون آخرون على أطراف قرية "جلبانة" التابعة إداريًا لمحافظة الاسماعيلية. وهو يعيش فيها إلى جانب 4 أطفاله، ويعمل في إحدى المزارع القريبة كفلاح بأجر يومي لا يكاد يكفيهم نفقات الطعام، هذا الوضع المعاشي الصعب يقف حائلاً في انخراط 2 من أبنائه في المدرسة بعد بلوغهم السن القانوني لذلك، فهو لا يستطيع أن يوفر لهم المستلزمات الدراسية لهم، وختم كلامه بالقول: "لنا الله، نحن متروكين لا نخطر على بال أحد".

يضيف نازحان آخران يسكنان متجاورين في قرية "رمانة" التابعة لمركز "بئر العبد"، أحدهما نازح من "رفح" والآخر من " قاطية"، إن فارق المسافة بين المنطقتين يبلغ أكثر من 100كم، إلا أن المعاناة والأسباب التي أدت إليها واحدة، حيث نزح الأول من "رفح" بداية ثم امتدت العمليات العسكرية والنزاع المسلح بين قوات الجيش وعناصر تنظيم داعش المتطرف حتى وصلت لقرية "قاطية" التابعة لمركز "بئر العبد"، حيث كان تلك النزاعات كفيلة بتوحيد المعاناة على أوسع نطاق.

يقول النازح من "رفح"، وهو في الستين من عمره: "تركنا خلفنا آلاف الفدادين المزروعة بثمارها، ودمرت بيوتنا، ونتسول التعويضات، ولم نرغب في أن نرى تلك المأساة تتكرر لأحد، إلا أمسينا الآن في الهم شخص واحد".

فيما يضيف النازح الآخر من قرية "قاطية": "هناك من يتخصص في تنغيص حياتنا وكأننا في سيناء لابد أن نعاقب ونحاسب على فواتير للغير ومطلوب منا أن نصمت فقط، حتى صوت ألمنا ممنوع نشره واذاعته، بينما تحتل القضايا التافهة البرامج الإعلامية ليل نهار".

سيدة نازحة من قرية "المريح"، تبلغ من العمر 55 عاماً، استقرت في "عريشة" مع أسرتها في أطراف قرية "رمانة"، أفصحت لفريق مؤسسة سيناء عن قلقها على الطيور التي كانت تربيها في منزلها، وأنها تنتظر الرجوع إليهم بفارغ الصبر، لكنها تقول بحزن أن من المرجح عدم بقائهم على قيد الحياة حتى الآن. قالت للمؤسسة: "عند عودتي سأستأنف عملي بتربية الطيور، فهي تمثل مصدر دخل لي، فزوجي توفي تاركًا لي بنتين وولد يعملون في المزارع بالأجرة"، وأكدت أنها لم تأخذ أي تعويضات أو مساعدات حكومية سواء مواد غذائية أو مالية.

جـ- القتل خارج نطاق القانون

تابعت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان ارتكاب مسلحي داعش عدة جرائم جسيمة في حق المدنيين. يعتبر تنظيم "ولاية سيناء" أحد الأطراف التي تمارس أعمال عنف شديد تجاه السكان المحليين، وتُعد عمليات الإعدام والقتل خارج نطاق القانون أفعالاً متكررة استخدمها تنظيم داعش كسلوك منتظم له بقصد الانتقام أو الترويع أو التنكيل أو تحقيق مكاسب عسكرية. وبوصفه أحد طرفي النزاع المسلح الدموي في سيناء يلزمه القانون الإنساني الدولي بوجوب التمييز بين المدنيين والمقاتلين، وهو مبدأ أساسي يبقى نافذًا مهما كانت طبيعة الصراع و الأطراف المنخرطة به، وهو ما أكدته المادة 48 من الملحق الأول الإضافي لاتفاقية جنيف 1977.

الواقعة الأولى:

في الصباح الباكر ليوم 2020.07.04، تسللت مجموعة مسلحة إلى قرية "الجورة"، الواقعة في جنوب مركز الشيخ زويد بحوالي 7 كم، وقتل 3 أفراد من سكانها، وهم كل من: القاضي العرفي "سلامة أبو معيوف البالي" 58 عام ، و "محمود محمد خضر سالمان" 54 عام موظف في الضرائب العقارية، وولده الطالب في المرحلة الثانوية وإمام صلاة الفجر في مسجد القرية الرئيسي "محمد" 16 عام.

أفاد شاهد عيان لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، بأن أشخاصًا ملثمين يحملون أسلحة رشاشة، يرجح انتمائهم إلى تنظيم "الدولة الإسلامية في سيناء"، أحاطوا بمنزل "سلامة" وأطلقوا النار عليه، وعلى إثر ذلك صدرت صرخات من سيدات دفعت الجيران وسكان القرية، ومنهم "محمود" ونجله "محمد"، للخروج مسرعين باتجاه بيت القاضي يتبينوا ما حدث، فقتلوهم على الفور.

أوضح لنا أحد شبان القرية ساهم في محاولة اسعاف الضحايا، بأن سبب استهداف منزل القاضي العرفي يرجع الى تعاون أحد أبناء القاضي مع الأجهزة الأمنية ضد التنظيم المتشدد، وأن المحاسب وولده كانوا مدنيين غير مسلحين و انهم حاولا انقاذ القاضي ومنع المسلحين من قتله؛ كما أكد لنا أربعة مدنيين من سكان القرية تحدثوا إلينا أن الضحايا من المدنيين ولم ينتموا يوما الى أي مجموعة مسلحة.

وعن دور القوات الأمنية المتواجدة داخل ارتكاز كبير في وسط قرية الجورة، أكد لنا شهود العيان من السكان المحليين ؛ عن تقاعسهم في أداء واجبهم وتلبية نداءات الاستغاثة التي وجهها لهم الأهالي فور دخول المسلحين، إذ اشترطوا المشاركة بـ"تمشيط القرية بالأعيرة النارية بشكل عشوائي" وهو ما رفضه السكان بسبب الخسائر البشرية التي يمكن أن ينتج عنها ذلك.

أوضح سكان من القرية، أن الأهالي هم من نقلوا جثث القتلى إلى مستشفى الشيخ زويد بواسطة سيارة ربع نقل أهلية، ثم إلى مستشفى العريش، لعدم وصول سيارة إسعاف للمنطقة، ثم جرى دفنهم في مقبرة قرية الجورة، بعد 3 أيام من الواقعة.

وصف أحد المشاركين بالجنازة في حديثه لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، أن المشهد كان حزينًا جدًا، فالشاب القتيل "محمد" كان معروفًا في القرية بحسن خلقه ودوره في مسجد القرية الرئيسي، وأنه كان يستعد صباح يوم الهجوم لأداء اختبارات في الشهادة الثانوية الأزهرية أمام لجنة بمدينة الشيخ زويد.

محمد محمود خضر

محمود خضر سالمان

الواقعة الثانية:

وفي واقعة أخرى حدثت بتاريخ 2020.07.06، عثر أهالي قرية "أبو طويلة"، التابعة لمركز "الشيخ زويد"، على رأس بدون جسد، يعود للمواطن "عيد جمعة العرجاني"، البالغ من العمر 47 عامًا، وهو شقيق رجل الأعمال "إبراهيم جمعة العرجاني"، الداعم لكيان "اتحاد قبائل سيناء"، والذي يعمل بدعم رسمي من القوات الأمنية على محاربة عناصر تنظيم داعش في سيناء.

تحدث فريق مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان إلى إثنين من أقارب القتيل، كما تواصل أيضاً مع ثلاثة من سكان القرية، اتفقت شهادات الجميع على أن "عيد العرجاني" اُختطف من مزرعته الكائنة في قرية "أبو طويلة"، وبعد ساعات عُثر على رأسه بالقرب من مسجد "المكرفي" وأنه مدني ليس له علاقة بالأحداث الأمنية التي تجري في المنطقة، مؤكدين أنه لم يكن منتميًا إلى "اتحاد قبائل سيناء" ولم يكن يحمل سلاحًا. اتفقت المصادر الميدانية أن ليس هناك سببًا واضحًا لقتله، إلا أنهم رجحوا سبب قتله هو علاقة القربى بينه وبين شقيقه فقط.

تشير وقائع الجريمة إلى أن الفاعل من المرجح أن يكون تنظيم داعش في سيناء، والذي أعتاد على تنفيذ جرائم قتل بذات الأسلوب. ووفقًا لعشرات الحالات السابقة، التي ذهب ضحيتها مدنيين، فإن أسلوب وطريقة الذبح ثم رمي الرأس فقط، أو الجثة بدون رأس، أو وضعهما في مناطق متفرقة، هي فعل انفرد به التنظيم المتوحش لمعاقبة من يراهم أعداء له، وهي جرائم منظمة نفذها على نطاق ممنهج ومستمر في حق المدنيين، كأعمال قتل متعمدة وغير قانونية ترقى إلى منزلة جرائم ضد الإنسانية بمقتضى القانون الدولي الإنساني.

هـ- تدمير الأعيان المدنية

يحمي القانون الإنساني الدولي الأعيان المدنية، حيث ورد في المادة 52 من البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف 1977، بأن الأعيان المدنية يجب أن لا تكون محلاً للهجوم أو لهجمات الردع. كما وصفت الأعيان المدنية بأنها كافة الأعيان التي ليست أهدافًا عسكرية، كما أشارت المادة 53 من نفس الوثيقة إلى وجوب حماية الأعيان الثقافية وأماكن العبادة أو الآثار التاريخية ومنعت ارتكاب أعمال عدائية ضدها نظرًا لأهميتها في تشكيل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب.

في تاريخ 2020.07.22 قام عناصر من تنظيم "ولاية سيناء" بحرق وتدمير مركز شباب قرية "إقطية" بشكل جزئي كما قاموا بتفجير ضريح "الشيخ أبو كتان"، وهو ضريح غير مشهور يقع في قرية "إقطية" وليس لصاحب هذا القبر قيمة روحية وليس له أتباع او مريدين حسبما أفاد اثنين من شهود عيان تحدثوا لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان.

سبق لتنظيم "داعش" أن قام بأعمال مماثلة، منها تفجير ضريح الشيخ زويد في المدينة؛ وهاجم في عام 2016 ضريحي "شميعة" و"صبيحة" في قرية مزار غرب العريش، كما اختطف عددًا من رموز الطرق الصوفية في 2017، وقام بإعدام وذبح آخرين.

مصدر الصور: حسابات تابعة لتنظيم "داعش"

د- التستر بالأعيان المدنية

أشرنا سابقًا في هذه النشرة إلى أن التوسل بالأعيان المدنية، من منازل أو مدارس أو أماكن عبادة أو أسواق، يُعد من المحظورات التي أشار إليها القانون الإنساني العرفي وأفرد لها حماية واضحة تمنع استهدافها بالهجمات التي قد تفضي إلى تدميرها التام أو الجزئي، ويشمل هذا الحظر جميع الأطراف بما فيها المجموعات المسلحة غير نظامية.

في 2020.08.17 تكشفت واقعة قصف جوي لمسجد "الرحمة"، في قرية "إقطية"، التابعة لمركز "بئر العبد". بيّن اثنين من شهود العيان لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان أن يوم 13 أغسطس شهدت القرية قصفًا جويًا للجيش طال المسجد، الذي كان خاليًا من المصلين المدنيين، ونقل إلينا شهود عيان من القرية أن عناصر من التنظيم بدأوا برفع الأذان وإقامة الصلاة داخل المسجد بعد سيطرة عناصر تنظيم "داعش" على القرية مما تسبب في قصف الطيران التابع للجيش المصري للمسجد.

هـ- هجمات عشوائية لا تميّز بين الأهداف

يكرّس القانون الإنساني الدولي مبادئ عدة على أطراف النزاع في وجوب النأي عن استهداف أو تعريض المدنيين للخطر، كما حظر استخدام الهجمات والأسلحة عشوائية الاستهداف التي لا تفرّق بين أهداف مدنية وعسكرية، ومنها العبوات الناسفة والألغام الأرضية، وذلك في المادة 4/51 من الملحق الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف 1977.

في تاريخ 2020.07.26، كشف مصدر طبي وشهود عيان لمؤسسة سيناء عن إصابة 3 مواطنين، من بينهم طفل، إصابات مختلفة جراء انفجار عبوة ناسفة، من مخلفات هجوم تنظيم "داعش" الذي وقع يوم 21 يوليو، قرب معسكر للجيش في قرية "رابعة".

وتعرض للإصابة كل من:

1- "أحمد محمد متعب"، البالغ من العمر 9 أعوام.

2- "أشرف السيد الحدق"، البالغ من العمر 27 عام.

3- "سامح السيد الحدق"، البالغ من العمر 24 عام.

أحمد محمد متعب

و- هجمات استخدمت فيها ممتلكات مدنية

شددت القوانين والمعاهدات والأعراف الناظمة للنزاعات المسلحة على وجوب النأي عن استخدام الأعيان المدنية، ومنها وسائل النقل المدنية، في الصراع حتى لا تتحول لأهداف عسكرية، وتُعد المواد 48 و52 من البروتوكول الأول الإضافي لاتفاقيات جنيف 1977 مثالًا بارزًا يوضح التعامل مع الأعيان المدنية وعدم استغلالها في أوجه عسكرية من قبل أطراف النزاع.

في تاريخ 2020.08.29، أقدم تنظيم "داعش في سيناء" على تنفيذ عملية انتحارية بسيارة مفخخة استهدف فيها تجمعًا للجيش في قرية "قاطية" التابعة لمركز "بئر العبد"، وفقًا لما نشره إعلام التنظيم. وقد استخدم الانتحاري سيارة تعود لمدني مختطف لديه يدعى "محمد حسن شبانة"، والذي وثقت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان اختطافه بتاريخ 24 يوليو 2020.

لا يتورع عناصر تنظيم "داعش" عن مهاجمة المدنيين عند تواجدهم بالقرب من أحد أهدافه العسكرية في سيناء، أو استخدام الأعيان المدنية كأدوات في نزاعه الدموي مع الجيش المصري، كما ثبت في وقائع عدة سلبه لممتلكات المدنيين واستخدامها في نزاعه.

التوصيات:

1. للحكومة المصرية:

أ. إجراء تحقيقات شفافة في الوقائع التي كان فيها عناصر من الجيش والقوات الأمنية أطرافًا فيها، وأدت إلى وقوع ضحايا من المدنيين وأضرار في الأعيان المدنية، تليها محاكمات عادلة بحق أفراد القوات الأمنية والعسكرية المتورطين في الانتهاكات.

ب. يجب أن يمتد الإشراف القضائي ليشمل جميع التدابير الأمنية، مما يفرض تعديل قانون الطوارئ، لإزالة الصلاحيات غير الخاضعة للرقابة وغير الدستورية الممنوحة لقوات إنفاذ القانون.

جـ. إنشاء آلية تعويض مناسبة للمتضررين من حملات الإخلاء القسري والتشريد الداخلي، وتقديم بدائل لائقة وضمان عدم تمييزهم في تلبية حقوقهم.

د. الامتثال لمبادئ القانون الإنساني الدولي من قبل أفراد الجيش والقوات الأمنية هو أساس مهم يضمن المهنية في أداء أعمالهم، كما ينبغي تعليم وتدريب الضباط والجنود العسكريين على هذه القواعد من خلال المناهج في الأكاديمية العسكرية والدورات التدريبية الأخرى.

هـ. فك القيود التمييزية وغير القانونية على الأنشطة التجارية وأعمال الصيد والتنقل في سيناء، وتقديم تعويضات عاجلة وعادلة للسكان الذين تضرروا منها.

و. إجراء تعديلات على القوانين والأنظمة التي تتيح سلطات واسعة غير مقيّدة للقوات الأمنية والجيش، ومنها قانون الطوارئ وقانون مكافحة الارهاب، ووضع آليات تضمن الإشراف القضائي وإجراء الرقابة القانونية على أداء سلطات إنفاذ القانون.

ز. دعـوة وقبـول طلبـات الزيـارات الخاصـة بآليـات الإجـراءات الخاصـة للأمـم المتحـدة إلـى سـيناء، والسـماح لهـا بالوصـول دون عوائـق، وضمـان عـدم الانتقـام مـن الأفـراد الذيـن يتعاونـون معهـا.

2. إلــى جميــع أطــراف النــزاع، بمــن فيهــم مســلحو تنظيــم "الدولــة الإســلامية فــي ســيناء":

أ. اتخـاذ جميـع التدابيـر الممكنـة لحمايـة المدنييـن، وفقًـا للقانـون الإنسـاني الدولـي، أثنـاء أي حمـلات عسـكرية بريـة وجويـة.

ب. فـي المناطـق التـي يصبـح فيهـا طـرف غيـر حكومـي فـي النـزاع بمثابـة القـوة الحاكمـة بحكـم الأمـر الواقـع، ينبغـي اتخـاذ جميـع التدابيـر الممكنـة لحمايـة حقـوق جميـع السـكان دون تمييـز، وضمـان تلبيـة الاحتياجـات الأساسـية للمدنييـن.

خارطة شبه جزيرة سيناء

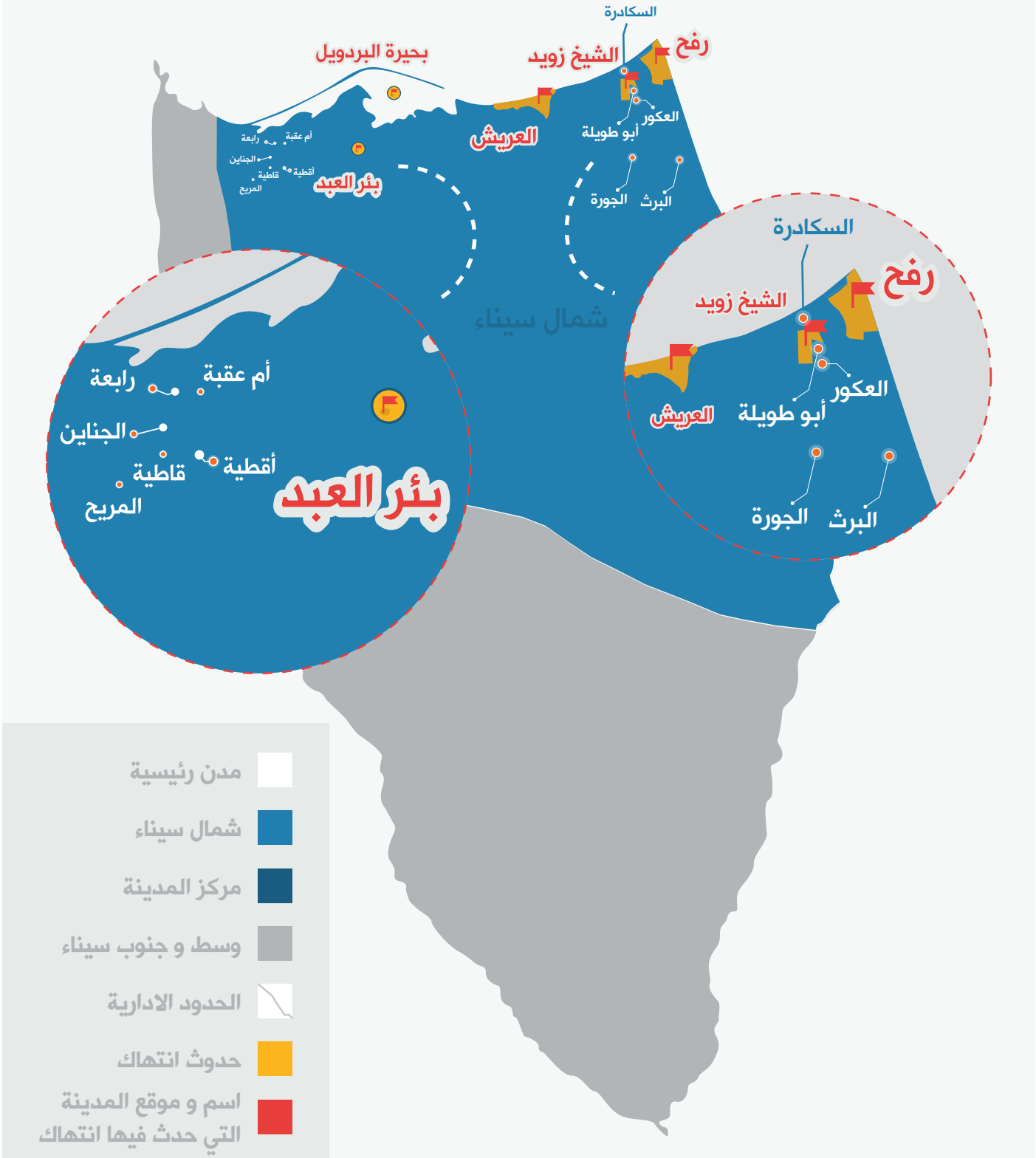

جميع الحقوق محفوظة © 2020
لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان